

11



070

Solomon Islands Library	
Author	
Title	
Year	
Class	

باب احكام النساء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهَا بَيِّنَاتٌ
قَالَ ابوالحسن سمعت الشيخ ابا الحسن بن سراقه العامري
 يقول يقول المرأة اذا رأت دم الحيض تطلق بعشرة احكام
 تحريم الصلاة والصوم والوطي وقراءة القرآن ودخول المسجد
 ومس المصحف والزوج والتكليف من حيث انها تصير مأمورة بثمانية
 وزوال حق الرجعة بالتمسك وانما صارت من ذوات الاقراء
 اذا اطلقت وايجاب الفل عليها اذا اظهرت ويقال ان الله تعالى
 غاب حرمي صلوات الله عليهما على نقض عهدها والظن من
 تلك الشجرة بعشرة اشياء الحيض والحب والنقاس والعدة والولد
 والدين للولد سنتين ونقص العقل ونقص الدين ونقص الشهادة
 والميراث وحرمان الجهاد ولا يكون من النساء ثمانية تجلس
 المرأة في الاستحاضة فرجة بفرجة بين رجلها ثم تغسل ما ظهر
 منها ولا يجب عليها ادخال المصبع ان كانت تخاف من ذلك هيجان
 الحدث وذهاب العذرات ان كانت بكرا واذا احست فرجها بالقطنة
 فوجدتها مبتلة فان كان في الصبح من الطرف الداخل لا يجب عليها
 وان كان في الطرف الخارج وجب عليها الوضوء وكذلك الرجل

تفصيل القول

ادخل

ادخل احليله بقطنة ثم وجدها مبتلة فان ظهرت البلة
 في الطرف الخارج نقض وضوءه والا فلا واذا اخرج من قبل
 المرأة مخرج لا يجب عليها الوضوء وان كانت بفضاء وجب
 عليها الوضوء والمرأة في غسل الجنابة كالرجل وان لم تنقض وضوء
 رأسها اجزاها وهي في الاحكام كالرجل واذا اجامعها
 زوجها والتقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل
 انزلا امر لم ينزل واذا اجامعها واغتسلت ثم خرج منها بقيعة
 من الرجل فلا غسل عليها اتفاقا واذا عجمت المرأة في اظفار
 ملوك وبقي العجم من اظفارها لم تجز غسلها واذا استسحت على
 خمارها لم تجز عن مسح الرأس الا ان تعلم ان الماقد وصل الي
 شعرها مقدار الصبر واذا لا اجنبت ثم ادركها الحيض فان
 سات اغتسلت وان كانت لم تغتسل وعرق الجنب
 والحائض ليس بنجس والحائض اذا سرت من ان المني قد الما
 والمرأة في المسح على الخفين وفي التيمم كالرجل وتعد المرأة في
 صلابات كاستر لها وترفع يديها الى شديتها واذا فعدت
 تخرج رجلها من جانب واحد واذا سجدت وضعت يديها
 على فخذيها ولا تجافي كحاجي الرجل واذا اذنت المرأة جانب

ويكره واذا امر رجل نسائي في مسجد جماعة ليس معهن رجل فلا
 بأس واما اذا كان في بيته لم يكره الا ان يكون معاه ذرهم محرم
 منها ويكره للمرأة ان توتر النساء فان فعلت قامت وسطهن امرأة
 صلت خلف الامام ولوي الامام امامتها فسدت صلاة
 الثلاثة من الرجال من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها
 رجل امرتسا وليس معهن رجل فاحث فخرج ليتوضا فصلاته
 جائزة وصلاة النساء فاسدة فان استخلف امرأة فسدت
 صلاته ايضا وان تقدمت امرأة من غير ان يقدمها فسدت
 صلاتهن دونه وان قامت امرأة وقد نوى الامام امامتها
 فسدت صلاة الامام واذا سبق الرجل والمرأة فلما سلم الامام
 قاما يقضيان فقامت بحجة لا تفسد صلاة ولو كانا الاخيرين
 والمسالمة بحالها فسدت صلاة المرأة اذا صلت ورجع رأسها
 مكشوف لم تحز صلاتها جارية راهت فقامت في الصف
 وقال ابو يوسف يجوز حتى يكون المكشوف للصف
 المرأة اذا صلت وهي حاملة صبرها لها اجزاها وهي سبعة ولو اغمضت
 صبرها افسدت صلاتها جارية راهت فقامت في الصف
 مع الرجل افسدت صلاة استحسانا جارية راهت فقامت

خذ الامام

بغير قناع

3 بغير قناع اجزاها استحسانا ولو صلت بغير وضوء امرت
 بالاعتكاف ويكره للنساء خروج العيدين او الجمعة بالجماعة
 ويخص للمعوز الكبيرة ان تشهد صلاة الفجر والعشا والعيدين
 على قول ابن حنيفة وعند صاحب حوز للمعوز حضور الصلوات
 كلها المستحاضة في جميع احكامها كما المحدث تصوم وتصل
 وتقرأ القرآن وتدخل المسجد وباللهما زوجها ولا تشقصها
 الا ان تتوضا ولا وضوء عليها في كل درسايل في الوقت من
 الاستحاضة واذا احدثت حدثا غير دم الاستحاضة توضا
 لذلك الحدث وتوضا لوقت كل صلاة وتتنقص طهارتها بخروج
 الوقت ولها ان تصلي في الوقت ما شاءت من الصلوات نفلا
 كان او فرضا فان توضات المحدثه للدم فانقطع ثم سال عنها
 فعلها الوضوء الحايض تصلي الصوم ولا تنقض الصلاة لنفسها لا
 تصلي ولا تصوم ولا تطوف بالبيت بحج او عمرة تطوعا ولا فرضا
 ولا تشقص حقا لا بعلاف ولا تدخل مسجد وتفتي الصوم ولا تنقض
 الصلاة ولا ياتيهما زوجها ولا يمس لهن بينهما الشهوة او يمسها الحائض
 ينقض الحايض وغسل النفس وغسل المرأة من الجنابة واحد ولا
 بأس للحايض ان يغسل امة عندي حنيفة وكذلك النساء

وتصل بها

على قياس ثوبه **وقال** ابو يوسف يكره لها ذلك فان غلبت
 جاز وتلفن المرأة في خمسة اثواب ذراع وخمار وسراويل وبلغة
 وخرقة فوق ثدييها وقل تلفن فيها المرأة ثلاثة اثواب فيضع
 النفس على جواز بقا وسما قبرها ويسدل شعرها من ثدييها
 ولا يسدل ثيابها اذا كفت لانه زينة للاحياء وتغسل المرأة التي
 الذي لا يتكلم وتغسل الرجل الصبي الذي لا يتكلم والحائض اذا
 استشهدت غسلت وكنت على قياس قول ابي حنيفة كالجنب واذا
 ماتت المرأة وليس لها محرر لا يترك احد النساء يدخل القبر ولكن يدخل
 فيه اهل الصلاح من حرا وابطالا اذا استجمعت جنازة الرجل والمرأة
 فتوضع المرأة مما يلي القبلة والمرأة اذا ماتت مع الرجل فانفالا
 ولكن تتيم فان كان احد من عمارهما يمهما يكتوف اليد والامام
 الخرقه على اية ويتمها ويعرض بوجهه عنها عند مسح ذراعها او الرجل
 اذا مات مع النساء وليس من رجل فان كانت فيهن زوجة غسلة
 وان لم يكن ما تيممت وان كان فيهن ذات محرم يمتته مكسوفة
 اليد وان لم يكن ليمته اجنبية تلف على يدها خرقه جماع الحائض
 حرام وكذلك اثبان المرأة في دبرها ولا يابس بان يتبل الحائض بياها
 ويامعها في الفرائس ولا يابس بان يمتع بها ما بين السرة والبركة

في ثوبها

في ثوبها
 في ثوبها
 في ثوبها

وحاشي الحديث

ذلك

وحاشي الحديث ويجتنب شعار الدم وله ماسوي **قيل**
 معناه تجعل المرأة الازار على موضع الدم ثم يجوز له ان يستمتع
 به او هذا معنى قوله فوق الازار والحصى والفحل سواء في حرمه
 النظر والمهوك فيما ينظر الي مولاه والحر سوا **قال** سعيد
 بن المسيب لا يجوز لكم هذه الاية او ما ملكت ايماكم فاهانك
 في الايام خاصة **النظر** الى النساء على اربعة اوجه وفي وجه يجوز
 النظر الى شيء منهن وفي وجه يجوز النظر الى جميع اعضاء المرأة وفي
 وجه يجوز النظر الى الوجه والكفين لما الاول فهي الاجنبية
 وذات المحرم اذا علم انه يستتبعها اذا نظر لهما وكما الوجه
 الذي يجوز النظر الى جميع اعضاءها وهي الامة والزوجة وامما
 جواز النظر الى مواضع الزينة فهو الي ذوات المحارم اذا كان
 يامن على نفسه وامما الوجه الذي يجوز النظر الى الوجه والكفين
 هي المرأة الاجنبية اذا امكن على نفسه واذا اراد سرائر اجنبية
 او تزوج امرأة فلا يابس بالنظر الى وجهها وكذلك النكاحي اذا اراد
 ان يتقي عليها ولا شاهد اذا اراد ان يشهد عليها وان علم انه ان
 نظر اليها استتبعها وان كانت عجوزا لا يمتعي بثوبها ولا يابس
 بصاحتها ومس يدها واذا كان على المرأة ثياب تصبغها فلا

في ثوبها
 في ثوبها
 في ثوبها

فلا ينبغي ان يتاملها ويتامل جسدها واذا كانت بالمرأه اجترأ
 فترحمه فاراد الرجل ان يراو بها فلا يباس بان يكشف مقدار موضع القرحه
 امرأه ماتت وفي بطنها ولد حي فانه يشق بطنها ومثل ذلك يحكى عن ابي
 حنيفه وعن ابي مطيع لادباس للمرأة ان تاكل النبتة واسبه ذلك
 تلمس السمين والمر تاكل فوق السبع ولا يحل فوقه المرأة اذا حبست
 لا ينبغي لها ان تحتمر ولا تنصد ما لم تحرك الحصى اذا تحرك فحينئذ
 جازد لك ما لم تقرب بالولادة فاذا اقربت بالولادة فلا تنعل ذلك
 لما للفضد فالامتناع في حال الحمل افضل لانه يخاف على الولد ان ينفذ الا
 ان يخاف ان يدخل عليها ضرر في تركه لادباس للمرأة ان تحلق او
 تجزها اذا فعلت ذلك لمرض او وجع وعن محمد بن الحسن انه قال
 لو ان امرأة سببت بالمشرق وجب على اهل المغرب ان يستقروا
 بالمرءه في دار الحرب ويحكي عن ابي حفص البخاري انه سئل عن
 رجل له المرأة لا تصلي فقال تطلقها قيل له فان لم يكن له مال
 ان يعفي مهرها فقال ان لم يلق الله ومهرها في عنقه لحياتى من امرأه
 لا تصلي المرأة اذا كانت قبلها حضومتا وقد وكلت وكلا فاذا
 جاء وقت المين بعث الله الحاكم من يحلفها اذا كانت لا تخرج من
 بيتها وان كانت المرأة ثيبا قد ثبت خروجها الى الحمام فلا بد ان يحضر

ح

باب الحكم

باب الحاكم ولو ان رجلا اشترك قطنا فخر لبيته المرأة
 فان اعطاها وقال لها اعزلي كان الغزل للزوج وان اعطاها
 ولم يقل شيئا فالغزل لها وعليها قطن مثلها وهذا اذا دفع اليها
 وامر بها ان تصعه او تحفظه في موضع. واما اذا دفع اليها
 ولم يقل شيئا فالغزل للزوج لان العادة قد جرت لانه اذا دفع
 القطن الى امرأه فاعاد نوعه للغزل فصار غزلهما لمزجه واحدة
 للبيت وكما لو اشترى حقيقا فجزته فان الحيز للزوج واذا تزوج
 الرجل امرأة فادعت المرأة ان الزوج لا يصل اليها فاحله القاضي
 سنة ثم ادعى بعد السنة انه وصل اليها فانكرت المرأة وقالت
 لما بكر فان النساء ينظرون اليها فان قلن انها بكر فالقول قولها
 ولا يمين عليها وان قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه
 وكذلك ان اشترى جارته على انها بكر فتبصرها فبالب وحيثما تبصرها
 والبايع يقول هي لم فان النساء ينظرن اليها فان قلن انها بكر
 فقال وحيثما تبصرها والبايع يقول هي بكر فالقول قول البايع ولا يمين
 عليه وان قلن انها ثيب استحلف البايع فان نكل البايع عن اليمين
 ردت عليه وشهادة المرأة تقبل في هلاك رمضان اذا

مطلب

كانت ثقة ولا تقبل على الرضاع اقل من شهادة رجلين او رجل
وامرأتين وقول امرأة واحدة لا تصدق في الرضاع الا انه اذا وقع
في قلب الرجل انها صادقة اخذ ما لا احتياط وفارقها **وشهادة**
النساء جائزة فيما لا يطالع عليه الرجال وتقبل شهادة امرأة واحدة
بعد ان تكون ثقة عدلة ولا تقبل شهادة الإهنة والكافرة
والمكاتبة ولا تقبل حتى تكون حرة مسلمة عاقلة **وشهادة**
القابلة وغيرها من النساء على الاستهلال لا تقبل عند أبي حنيفة
ومثورة الاستهلال للمرأة اذا ولدت ولدا فمات الولد قال
أستهل الصبي فانه يرث ولورث وان لم يرث لا يرث ولا يرث
فان اختلفوا في الاستهلال عند أبي حنيفة لا يقبل الا شهادة رجلين
او رجل وامرأتين ووجه ذلك ان صياح الصبي وحركته مما يطالع
عليه الرجال وعند أبي يوسف ومحمد يقبل قول النساء في هذا
والوجه ان مثل هذا المشهد لا يشهد للرجال فهذا الاختلاف في
ثبوت المرأة **واتفقوا انه يقبل قول القابلة في الصلاة على الصبي**
والمرأة اذا قامت شاهدين على طلاق زوجها الثالث فم يقبل القائل
شهادتهما ورددتهما على الزوج لا يسعهما ان تقيم بعهده وتحمده

كل الجهد حتى يتخلص منه **واذا شهد عندها رجلان عدلان**
ان زوجها طلقه فلا ما جاز لها ان تعتد وتزوج ولا لباس
للمرأة ان تلبس الدباج والحرير والذهب والفضة واللؤلؤ فيما
سوى الخلق من الأكل والشرب من الذهب والفضة والعقود
والادمان فيه بمنزلة الرجال ولا خير في ان يكلمك بكلمة من
ذهب او سيل من فضة والمرأة في جوب الزكاة كالرجل ويجب
للمرأة في طهرها ما كان من ذهب او فضة او ثياب ولا يجب في
اللؤلؤ والجواهر زكاة اخر الميراث للمجان وعلمها زكاة مهرها
اذا تزوجت **ذكر لما مضى** عليهما في قول أبي يوسف ومحمد وفي
قول أبي حنيفة لا يجب عليهما في ذلك زكاة حتى يحول الحول
عندها بعد القبض واذا دفعت زكاة مالها لزوجها لم يخرج عنه
أبي حنيفة وعندهما يجوز والزوج اذا دفع الزكاة اليها لم
يجز بل خلاف والمرأة والرجل في جميع افعال الحج كالرجل
سواء لا فيما يودي الي كشف العورة والى المثلثة يجوز لها ان
تلبس في حال الاصرار ما لا بد لها من الدروع والقفص والخفين
واحرامها في وجهها فلا تغطي وجهها ولا تخلق راسها وتأخذ من
رؤس شعرها مثل الأثملة وليس عليها رجل ويسدل الثوب

على وجهها ولا ترفع صوتها في التلبية ولا تلبس المصبر بعصير
ولا زعفران ولا ورس إذا طافت طواف الزياره حل لزوجها
ان يقربها ويرخص الحائض ان ترجع وتترك طواف الصدر اذا
جلسها زوجها قبل الوقوف بعرفة فسد حجها وعلى كل واحد منهما
شاة وعليهما الحج من قابل ويصيان في حجة فاسدة ثم اذا حج
من قابل لا يعترقان واذا اجامعا بعد الوقوف بعرفة لا يفسد
حجها وعلى كل واحد منهما جزور واذا طاف طواف الزياره اربعة
اشواط ثم جامع فلا شيء عليه والقبلة في الاصل يوجب القصر
واذا اجامعا وهي مكرهة او ناسية او كانت نائمة فسد حجها
وعليها الدم محاذاة للرجل مع المرأة في الطواف لا يفسد الطواف
ولا يجوز لها ان تسافر الا مع محرم وقال ابو حنيفة لا يجب
على المرأة الحج حتى يخرج معها المحرم من مال نفسه وفي رواية
اخرى لا يجب عليها حتى تكون لها مال يسعها ومحرمها
وليس لزوجها ان ينقها اذا خرجت مع محرم **وقال ابو حنيفة**
واذا اهل بالحج ولا محرم لها في منزلة المحصر وفي رواية اخرى
عن ابى حنيفة لزوجها ان يحلها في الحال ولو احببت الحج للتطوع
بغير اذن الزوج ولها محرم او لا محرم لها فلا وجه ان يمنعها

7 ويحلها ويكره للمرأة المحرمة ان تلبس الحلبي للزينة لانه توارى
وان لبست فليس عليها شيء واذا اوصى بحج فذبحوا الى امرأة
جازوا سالان في افعالهما قصورا المرأة الحرة المكفدة اذا
زوجت نفسها فهو جائز ولا اعتراض للاوليا لانه تزوج نفسها
من غير كفور او تنقص من مهر مثلها ومن لا يقدر على النفقة فالمهر
لا يكون كفوا للمهر وروى عن ابى يوسف انه قال اذا ملك
نفقةها ولم يملك مهرها فهو كفور وانما ينظر الى مهر مثل نسائها
من كان مثلها في الحال والمال فانما يعتبر مهر مثلها عند عدم
التسمية يعتبر مهرها بمهر نسائها من جهة الاب وامر الاب
اواخت الاب واذا رضى بعض الاوليا فليس للباقي حق
للتفريق وللمرأة ان تمنع نفسها عن زوجها قبل الدخول حتى
يقضيها جميع المهر ولها ان تقضيها بالمهر ان تسافر حيث
سأت مع المحرم وتساكن في اي بلد شات وتخرج الى زيارة اهلها
وليس للزوج منعها من شيء من ذلك فاذا اعطاه المهر فله منعها
من ذلك كله وله ان يدخل بها وليس لها ان تمنعه واذا كان المهر
الى رجل فليس لها ان تمنع نفسها وكان الفقهاء يولون للرجل
يقول اذا اتممت نصف المهر فليس لها ان تمنع نفسها هكذا
للعادة في بلادنا انهم لا يقبضون قبل الدخول الا بالنصف

ليس للرجل ان يمنع امراته ان تخرج لنفسها من قطنها واخيبرها
بالاجرة لمن شأت عند حاجتها اليه. وليس للمرأة ان ترضع ولدا
لغير الاباء من زوجها. فلو اجرت نفسها ظهرا بكون الزوج
فارادوا ان يمنعوه من غسائنها وقد اشترطوا احكام الظئر
عليها ان ترضعه في منزلهم فلم يمنعوا الزوج ان يخلوا
بها في منزلهم واما اذا خرجت الى بيت الزوج لحاجة فلا
يسعها ان تمنع نفسها منه وغسل الكبي واصلاح طعامة
الظئر. واذا ارادوا ان يخرجوا الظئر قبل مضي الاجل
فليس لهم ذلك الا من عذر ولو ان الظئر ارادت ان
تترك الاجارة فان لم يكن للمرأة معرفة بذلك فلها ذلك لان
الدوام على هذا يدخل الضرر عليها يقال في المثل الحرة توت
جوعا ولا تأكل بثديها **قال** محمد بن مقاتل ليس للرجل
ان يمنع امراته من زيارة الابوين وزيارة المحرم في الشهر مرة
او مرتين ويقال لا يجوز للمرأة ان تخرج من منزلها الا ان يكون
في منزل فتخاف السقوط عليها والى مجلس العلم اذا لم يكن الزوج فيها
والى الحج اذا زوجها واذا كان لها على اخير حق ولاحد عليها وجب
للزوج ان يكون لها في مواضع لا يكون عليها انما في زيارة ابويها

9 والتعزية لهما وعبادتهما وكذلك الاقربا وكذلك ان كانت
المرأة قابلة فاستأذنت لرفع الولد او لغسل الميت والى تحلب
العلم والى الحمام اذا كان الحمام للنساء خاصة. وتخرج في
جميع ما ذكرنا مستورة غير مستطربة ولا مسترجة **وقال**
ابوبكر الحنابلة في المرأة اذا ابت ان تخرج او تطبخ فعلى الزوج
ان يات بها بمن يطبخ او يخبر وكان المساج يقولون ان كان
بها علة لا يقدر معها على الخبر والطبخ او المرأة من الاسراف
فعلى الزوج ان يات بها بمن يخبر ويطبخ واذا كانت تقدر وهي
ممن تخدم نفسها فاستنعت من ذلك فليس لها ذلك لان النبي
عليه السلام جعل الذي من دخل البيت على المرأة والذي
خارج على الرجل وهذا يقضي بين علي وفاطمة رضي الله عنهما
ولا ينبغي للمرأة ان تصوم التطوع الا باذن زوجها كالحامل والمرض
فيظن ان الاجل للصبي ويقضيان ولا بأس ان يضع لصبي خبز او
صايمه اذا لم يجد من ذلك بداه. وكذلك اذا اذنت سائرا
بلسانها مما تطبخ وتركه افضل ويقال ان المرأة لا تتحق
للمرء من زوجها الا بخمسة اشياء على ترك الزينة لزوجها
والزينة يريد بها واذا ادعاه الى فراشه فلم يجبه وبركه

الصلاة وبترك الغسل والخروج من المنزل. **المراة اذا**
 قطعت شعرها المت ودخلت تحت اللعنه وعليها ان تستغفر الله
 وتوب. **المراة اذا** اعترض الولد في بطنها ولا سبيل الي استخراج
 دون ان يجعل الولد قطعه قطعه **قال** ان علم ان الولد
 قد مات فلا بأس بذلك وان كان حيا فلا تتل نفس زكاه لاجل نفس
 اخرى. **امراة** جعلت وهي بكر وكان زوجها جامعها فمات
 دون الفرج فلما دني او ان ولادتها اخرجت نصير فامر بان يحا
 ببضه فيضن بها فتعلوا فوضعت الحمل فقل لنصير او يكون
 مثل هذا **قال** نعم. **اذا** ربي على السطح ويبيع المائت
 الكوة وجعلت امراة في زمان النفقة اب اللبث وهي بكر وكان
 زوجها جامعها فمات دون الفرج وغاب عنها فلما ادت ولاد
 امر بان تقطع عذرها بحرف الدرهم فتعلوا حتى خرج الولد
 تفرض نفقة المراة وكسوة على المزوج وان كان لها خادم
 يفرض لخادم **وقال** ابو يوسف يفرض لخادمين ويوجب
 على مقدار حال المزوج ما يكتفي به من الكسوة للثأ والصيف **اذا**
 مرضت المراة او دخلت في الشز او ذهب عقلها او اصابها بلاء لا
 يستطيع جماعة معونه فعليه النفقة وان نسزت سقطت

لمع معاليه

نفقتهما

نفقتهما واذا ارادت الخروج الى الحج فان كان الزوج لم يدخل بها
 فلا نفقة لها وان كان دخل بها فعليه النفقة على قدر قدر
 البلد الذي هما فيه يقمان وليس عليه قدر اسعار مكة والنفقة
 للصغير على المزوج اذا كانت لا يجامع مثلها ذبحه الساجدة
 وكذلك للنساء من اليهوديات والنصرانيات. **والمراة في**
الحدود كالرجل تقطع يدها في السرقة وتضرب اذا شرب
 الخمر ثمانين سوطا واذا قدت تضرب ثمانين واذا زنت
 وهي محصنة والامام بالخيار ان شاحضها وان شاتركها
 وقد حضر علي بن ابي طالب كرم الله وجهه شراحة الهدية
 وان كانت غير محصنة ضربت مائة سوط ولا تجرد المراة
 في الحدود ويخرج عنها المشوحي تجرد المر الضرب واذا شهد
 عليها اربعة بالزنا وهي حبيلى فاقبأ تحبس حتى تقنع واذا ثبت
 ما قرارها لا تحبس ولكن ما تركت حتى تقنع حملها واذا وضعت اقبح
 الحد عليها ثم اذا ولدت فان كان حدها الحد لا تضرب حتى
 تعالى وتطهرت من نفاسها لانه يخاف عليها التلف وان كان
 حدها الرجم فانها ترحم حين ولدت لان الرجم يقصد به
 الاهلاك وهي اقرب الى الاهلاك وروي عن ابي حنيفة

سارحة
 سارحة
 سارحة

رضي الله عنه انه قال **ان لم يكن للولد احد يرثه ونفق**
عليه فامرها توخر حتى يستغني للولد **رجل زني بامرأة فأنفقا**
فان كانت تستمسك بالبول فعليه الحد وثلاث الديّة
وان كانت لا تستمسك بالبول فعليه الحد وتماز الدية
والعصا من يجري بين رجلين والمرأة في النفس ولا يجري بينهما
فيما دون النفس ويجري فيما بين المرأة والمرأة ولا يجري بين الخمر
والامة ودية المرأة خمسة الاف درهم نصفه يده للرجل والثلث
والعنتية يحذران ويحبسان حتى يتوبا أو شهادة النساء **الرجل**
جائز في جميع الاحكام الا في الحدود والعصا والمرأة في الوصية
والاقرار كالرجل ولا يجوز اقرار المرأة بالوارث الا في ثلاث
بالوالدين اذا لم يكن لها نسب معروف والزوج اذا لم يكن لها
زوج معروف وصديقها الزوج والمولى الذي لم يكن لها مولى
معروفا ولا تقبل بالولد الا ان يصدقه الزوج او تشهد بولادته
ثلاثة اختلف العلماء في امرأة لها زوجان في الدنيا لا يهرما
تكون في الاخرة قال بعضهم لا غيرها وقد جاني الحديث
ان المرأة لا خير ازواجها وقال بعضهم تحذر فتختار من
سات المرأة اذا ابت ارضاع الولد فلها ذلك والرضاع على

11
الوالد قال **الله تعالى فان ارضعن لكم وان استأجرها**
في حال قيام النكاح فلا اجر لها واذا استأجرها مكاتبته جائز
ولها الاجر والعدة والطلاق بالنساء عندها وعند الشافعي
بالنساء والطلاق بالرجال يعني ان يجتهد في الطلاق بالعدة بحال
المرأة لا حال للرجل لا رجل للمرأة ان تحل على بيت كان من
كان لا على زوجها الا على زوجها اربعة اشهر وعشر المرأة
اذا حرمت على زوجها بثلاث تطليقات واددت ان ترجع
بأخر وتحل للاول وهي تخاف الا بطلتها واددت لا بطلتها
لمرها ولا تحل فانها عقب لمن تنق به شيئا فيشترى به مملوكا
صغيرا فيترجها بشهادة رجلين يدخل بها الغلام ثم يبيع
المشتري المملوك من المرأة فيبطل النكاح بينهما ثم يبعث هذا
المملوك الى بلد من البلدان فيباع فلا ينظر امرها وتعتكف
المرأة في مسجدين بها اذا اطلقها زوجها ثلاثا ويؤخذ ولا يئتم لها
ولا يقدر على القرب منه فانها تخرج مستنكرة في موضع يكون
الزوج حاضرا فيقول للزوج اسبان انا قد تزوجت بهذه المرأة
فيقول ما تزوجتها ولا هو يعرفها فيقول قل ان كنت تزوجت
هذه المرأة فهي طالق ثلاثا فاذا قال الزوج ذلك تسفد

وجهها حتى تصرف وتدخل المرأة دارا فيقال للزوج انك قد
تزوجت امرأة فهي في هذه الدار فيجوز فيقال فقل كل امرأة
لي في هذه الدار طائفتان ثلاثا فاذا قال اظهر رها **باب**
احكام الصبيان حد البلوغ في الغلام تسعة عشر سنة
وفي رواية في الغلام ثمانية عشر وعندها خمسة عشر سنة
• وبلوغ الغلام ثلاث علامات اما يبلغ هذا المبلغ او يحتمل
او يجامع فيزال • وبلوغ الجارية خمسة علامات الحيض والحبل
وهذه العلامات الثلاثة • اما الصبي لا يجوز الا فيما روي
عن محمد بن مقاتل الرازي انه اجاز امامته في التزويج خاصة
• ولوان اماما احداث وقد مر صبي فسدت صلاتهم جازية
لم تحض وقد راهت قامت في الصرف لاول نسبت طلاء
بجنبها استحسنها • واذا وصلت وقد راهت بخير فباع لم تضر
بالاعانة استحسنها • ولو وصلت بخير وضو امرت بالعتاق واذا
اذن للقوم غلام مراهم اجزاهم • اللهم اذ احداث يوم
الجمعة بعد ما خطب فامر صبي او كافرا او معتوقا او ليرة
بالناس وامرها واي رجلا لم يحز ولو امر رجلا جنبا فامر
جاز صبي جامع لم راهت وجب عليها الغسل ويوم الصبي الغسل

يد في دار
بلوغ في الغلام
ثلاثة عشر سنة

فان في الامام
في الامام

حتى يعود

حتى يعود • ولذلك الجارية اذا كانت صغيرة • الصبي
اذا قتل شهيدا غسل ابي حنيفة وعندهما لا يغسل الولود
اذا كان ميتا لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يورث ولا يورث وان
ولد حيا غسل ولفن وسمى وصلى عليه ويرث ويورث • وروي
عن محمد بن الحسن المرقى • اذا ولد ميتا يغسل وسمى ولا يصلي
عليه • الصبي الميت اذا حمل على المذابة وصلى عليه لا يجوز واذا
اجتمعت جنازة الغلام والمرأة وضع الغلام بماء الى الامام
ولا يتم للصبي بعد البلوغ ولا رضاع بعد ارضاع سنتين ونصف
عند ابي حنيفة وعندهما بسنتين ولا يجوز ان تلبس ذكور
الصبيان الحرير والديباغ والحلي من الذهب والفضة والكحل
في ذلك سوا ويومر الصبيان بالصلاة اذا بلغوا سبع سنين
وتصربون عليها اذا بلغوا عسرا ويفرق بين الذكور والנקات
اذا بلغوا هذا المبلغ • وليس للختان وقت معلوم اذا ختن
الصبي ولم تقطع الجلد كله فان قطع اكثر من المصنف حاد
وان كان اقل لم يحرق • ابوبكر الاسكافى في رجل
غير فختون يجب عليه عند الغسل من الجنابة ان يبلغ الماء
داخل طهره جاز لا ينسب لغيره • الصبي اذا ادرك في

بلغ تعالته

فان لم يبلغ لم يحرق
كالنصفه ولو تظا
ولم يغسل اذا خجله
كله

الوقت لزومه عرض الوقت ولو صلى في أول الوقت ثم أدرك في
 آخره أعاد الصلاة. وإذا أدرك في بعض النهار في شهر رمضان
 يسألك نية يومه عن الأكل فإن أكل لم يلزمه الكفارة
 ويعطى صدقة النظر من ماله ولو كان له عبيد وأما يعطى
 من ماله أيضا وفي **الحسن** لا يجوز أن يعطى غيره ولا عن
 عبيده ولا تجب الزكاة في مال لصي في حجب العشرة رضى روى
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه قال يجب على
 المؤمن أن يصح عن أولاده الصغار كما يجب صدقة للنظر
 ولو كان للصي مال وألاب معسر قال بعضهم يجب
 على الأب أن يصح من مال ولده وهو على الاختلاف في صدقة
 النظر وقال بعضهم لا يجب بالاختلاف وقال بعضهم قياس
 قولهما ينبغي أن يصح من مال لده ثم يشتري بالتم ما ينتفع به الصي
 • لصي يحتقن بالدين لا يبع به حرته للرضاع. • لصي إذا حج
 مغرم وجب عليه حجة الاسلام إذا بلغ وإذا أحرر فأجح ثم بلغ
 ففي حجة لا يجزئ عن حجة الاسلام وكذلك العبد
 ولو أن للصي استأنف الأحرار قبل أن يلف عرفة جاز حجة
 الاسلام وفي العبد لا يجوز ولو استأنف والفرق بينهما أن للصي

إذا أفرد

13 إذا أفرد التطوع لا تجب لاعادة. • لصي إذا أراد أن
 يحج فنقده أبواه فإن كان صبي الوجه ولم يخرج لحجته فلهما
 أن ينفعا حتى يلحق وأن لم يكن حاله هكذا إلا أن أبواه معسران
 يحتاجان إلى النفقة وهو لا يخلف لهما نفقة كاملة فالجواب
 عنه كذلك وإن أمكنه ذلك. إلا أن الغالب على الطريق
 الخوف فلا يخرج أيضا من غير أنه ماصي كما إلى القاضي يطلب
 شيئا فإن طلب شيئا ينتفع به في البيت مثل الملح والفلفل
 ونحوه فلا بأس بأن يبعده منه. وإن طلب جوزا أو فتقا
 أو نحوها يشترى الصبيان فالأفضل أن لا يدفع حتى يسأل أهل
 اذن له أبواه أم لا. • لا بأس بأن ينفق على الصبي من ماله في
 تعليم القرآن والادب واستظهاره. • وإن كان الصبي
 لا يصلح لذلك فلا بد من أن يتكف مقدار ما يقرأ في صلاته
 رجل اتخذ ولية الختان فاهدى الناس هذا ما فوضوها
 بن يري الابن أو دفعوها إلى الوالد وقالوا هذا الولد
 أو لم يقولوا فقال بعضهم تكون الهدية للوالد في
 الأحوال كلها لأنه هو الذي اتخذ الولية لابنه وقد جاء
 في الحديث الخراج بالضم. • وقيل هو الولد لأن الولية

بما اتخذت لاجله وقيل ان قال هذا الولد فللولد والافوه
 لوالد وقيل ان كانت الهدية مما يصح للصبي فهي له وان
 كانت دراهم او شيئا من الثياب والحيوان فان اهدى احد
 من اقربا الاب او معارفه فهو للوالد وان كان من اقربا
 الام او معارفها فهو لامر **الامر** الحق بالانعام حتى يصير حال
 ياكل وحده ويشرب وحده ويوصا وحده واخو الجارية مالم
 تحض الام الجدة اولى ثم الاخت من الاب والام ثم الخالة
 في رواية كتاب النكاح وفي الجامع الصغير الجارية ثم الاخت
 والام والجدة ان حكمهما كما ذكرنا في حضنة الابنة حتى تحض
 غيرها حتى تاكل وحدها ويصير الاب اخو لها واوتى كالابن
 اسلام الصبي اذا اخرج من دار الحرب فان كان معه ابواه
 او احدهما فهو على دينهما وان كان وحده فهو مسلم صبي
 عن امراته وهي طالق فعدتها ان تضع حملها وكان القياس ان يكون
 عدتها اربعة اشهر وعشرا وان كانت حملت بعد موت
 فعدتها بالشهر اذا ازوج الرجل ابنته بشي يسيرا وزوج
 امرأة وزاد على مهرها جاز عند ابن حنيفة وعندهما الا يكون
 اذا ولدت المرأة ولدا في بطنها اخرا فانقصا للعدت بالولد

الحاق حيز ولا يتردد في ذلك

الاخير

14
 الاخير بخلاف والنفس من الولد الاول عند ابن حنيفة
 وابن يوسف وقال محمد من الولد الاخير اذا زوج الرجل
 ابنته وهي صغيرة عبدا او زوج ابنته امته جاز عند ابن حنيفة
 واذا ماتت الصبي عن امراته وقد كان جاسعها وكان لها
 زوج قد طلقها ثلاثا حلت له رجل في بيته صبي يقول هو
 عبدك فلما اكبر اعلام وقال **انا** حر قال قول **انا** حر
 الغلام لانه في يدي نفسه ولو قال **انا** عبد فلان قال
 قول الغلام الذي هو في يدي الصبي المحور اذا وكله انسان
 ببيع شي فباع جاز والعهد على الحر وكذلك لعبد المحور
 صبي في يدي مسلم وذمي فقال **الذي** هو ابني وقال
 المسلم هو عبدك فهو ابن الذي **الصبي** اذا كانت عندها
 زوجة كما تعد له ربعة اشهر وعشرا فاذا اطلقت تعد بثلثة
 اشهر فان اعتدت بشهرين او ثلثة اشهر حتى
 حاضت استقبلت العدة بثلثة اشهر لا يجب على المصدة اتقاء
 الزينة في العدة لان ذلك عبادة فان قال قائل فلم يجب
 عليها عدة الوفاة وهي عبادة قيل له لا يجب عليها في الحقيقة
 لانها غير مخاطبة بها ولكن الولي مخاطب بان لا يزوجه

قال ابن حنيفة
 انما حر
 قال الغلام

لا بعد منى العدة واستبرأ الصغيرة بشهر اذا دعا عسره
 نسأكن لا طعام كفا من دين ولهم صبي فطيم لا يجوز حتى يكون بحال
 يستوفى الصبي الصبي اذا قال مدرك كفاغ واشترى فان بلغ
 وقتا مدرك مثله فيه بعد عليه فولا في الادراك ثم لا يقبل
 بعد ذلك حوده ذلك ابو نصر عبد السلام ان قال الصبي معتبره لان
 الفعل لا يوصف بالنسبة بعد حصوله فاذا لم يمتك مال انسان
 ضمن واقتواله غير معتبره لان للقول عبارة والصبي ليس له
 عبارة بدليل ان سهاكته لا يقبل رجل اودع صبيها فان هلك
 الوديعه لم يضمن وان استهلكها فان كان ماذ فاضل في ضمان
 لان ضمان الاستهلاك ضمان التجاره وان كان محجورا لم يضمن عديا فيه
 ومحمد ويضمن عديا يوفى وان اقرض صبياد رهم واستهلكها
 فان كان ماذ فاضل وان كان محجورا فهو على الخلاف الوهي
 اذا رد عبد اليتيم لا يجب عليه الجعل وكذلك اذا كان اليتيم في
 حجر انسان طلاق للصبي وعقده وصيته باطل ولا يجب عليه
 شيء من الحدود ولا ينقطع به في سرقة السارق اذا سرق صبي احد
 لا ينقطع وان كان عليه حتى الكذب اذا اذن لابنه في التجاره وهو لا
 يبيع والسر اجاز اذنه وكذلك الوهي اذا اذن لليتيم في التجاره

وان
 كان

فبما

فباع شيئا من تركه الميت اذا قرى عليه جاز في الروايات الظاهر
 وروى الحسن بن مراكه عن ابن حنفية انه لا يجوز تجارته ولا اقره
 في تركه ابيه وانما يجوز فيما كتب ويحجر للصبي المالك اذا كانت
 عبده لم يحزل ان الكتابة لا توي من الاذن الا اذا اعتق عبد للصبي
 فبلغ للصبي فجاز لم يحجر للصبي اذا كان له عبد وامه تزوج الاب
 لامته من عبده لم يحجر للصبي اذا اطلق امراته ثلاثا ثم كبر فقال
 او قعت وقع ولو قال لعزبت لم يرفع الايقاع عند الاحراق
 صبي امر صبيها حتى قتل انسانا فالدية على عاقلة القاتل ولا
 شيء على عاقلة الامر اذا استاجر دابة كجمل عليه عبد اممخير
 فساق رب الدابة فعزبت فوقع للصبي ثمان فلا ضمان عليه
 يعني اذا كان للصبي محال يستمسك على الدابة فلما اذا كانت
 محال لا يستمسك على الدابة يضمن اخا غصب صبيها حرافات
 عنده فان مات بسبب حتر زمينه صار الغاصب ضامنا
 وهو ان يعقوه السبع او لسعة حية او سقط من موضع وان
 مات بسبب لا يحتر زمينه لا يضمن مثل ان تصيبه الحمار
 او جرح به قروح والاصل اذا تضمن بسبب يستوجب الملامة
 ضمن والا فلا اذا قطع لسان صبي لا يكلم فعليه حكمه عدل

كما لو قطع لسان آخر الوصية لما في البطن جائزة ولو اوصى بما في
 بطن جارية لسان جاز ولو وهب ما في بطن جارية لم يجز
 وحق الشفعة يجب للصبي وللوصي ان يأخذ فان لم يكن له وصي
 فهو على شفعته حتى يترك للصبيته اذا زوجها اوها او حبس
 لها الشفعة فادركت فان اشتغلت باحد فبطل الشفعة
 ان تقول طلبت الشفعة برد النكاح الصبي اذا مات في المأ
 اوفي النار او سقط من سطح قال **نصر بن يحيى** ما بين سبع
 سنين ومحوه فانه يحفظ نسبه واماد وفيه فعلها الكفارة بحسب
 الولدين فان كان في حجر احدهما فالكفارة على الذي هو في حجره
 وقال **ابو القاسم** للصغار عليها الاستغفار والتوبة
 وهكذا قال **ابو الدلك** الا ان يسقط من يده لان الكفارة
 انما تجب اذا اتصل به فعله لا ترى انه لو حضره فوق انسان فان
 او كان سابقا او قايما للداية فامابت انسانا لا كفارة عليه فهذا
 ادلى **باب احكام العبد والامان** قال
 يجوز امانة العبد للمملوك وغيره احيى ويجوز اذا اب
 العبد وللولى ان يبيع عبده من حضور الجماعة والجمعة والاد
 ان يصلي بغير قناع ولو ضاقت بغير قناع ثم اعتقت وهي في الصلاة اعتقت

بلغ مكانه

النكاح

16 القناع ونصت على صلاتها من اشتبهت عليه القبله فحرم
 ثم ظهر ان القبلة غير ما وقع عليه اجتهاده فانه يتحول الى القبلة
 وليس كالعريان اذا وجد ثوبا اذا لم يكن يوم الجمعة مع الامام
 غير العبد والمسافرين جاز له ان يصلي بهم الجمعة ويحرم
 فلو لم يكن الا النساء لم يجز ولو امر الامام عبدا او مسافرا ان
 يخطب ويصلي بهم الجمعة اجزاء ولو ولاة لقضا المجران
 يكونون العبد قاضيا للعبد والامة اذا احرمها غير اذن
 مولاه فلو لم يولى ان يحلله واذا احرم العبد ماذن مولاه ثم باعه
 المولى فليست ترى ان يحلله اذا احرم في حال الرق ثم اعتق
 ثم جدد الاحرام قبل ان يقف بعرفة لم يجزه ذلك عن حجة
 الاسلام بخلاف الصبي العبد اذا حج باذن مولاه فاصاب
 صيدا فعليه ان يصوم وكذلك اذا حنث في اليمين لم يجز
 له الا الصوم فالاصل ان العبد اذا اوجب عليه كفارة يجوز
 فيها الصيام مثل جزاء السد وكان الذي ويخوذ ذلك فعليه
 الكفارة للصوم واذا احصر فعلى مولاه ان يبت يهدي
 العبد اذا دخل مكة بغير احرام فعليه دم اذا اعتق اذا اصاب
 لاحيه وهو عبد فله حق الرجوع ولو وهب لعبد احيه فله

واذا اوجب عليه كفارة
 لا يجوز فيه الصوم
 فعليه الكفارة اذا اعتق

حق الرجوع ايضا عند اي حنيفة. وعندهما ليس له حق الرجوع ابدا
 بان يقبل هديته للعبد المتاحر اذا اهدى اليه شي من الماكول
 او يدعوه الى طعامه ولو اهدى اليه ثوب او دراهم لم يخرج له
 بذلك الماكول واعانة للماعون لا يجوز للعبد ان تزوج بغير
 اذن مولاه. واذن المولى ينصرف الى النكاح الجائر والفاسد
 جميعا عند اي حنيفة وعندهما يتبع على الجائر رد الفاسد
 وليس للعبد ان يزوج اكثر من امرأتين واذ تزوج بغير اذن
 المولى ثم اجاز المولى جاز. ولو تزوج بغير اذن المولى فعقده
 للمولى جاز للنكاح. واذ تزوج عبده لامته بغير اذن مولاه
 عمل للعبد ان يتسرى واذ تزوج الرجل امته لنفسه لم يخرج ولدا
 ان يكره عبده وامته على النكاح فاذا تزوج امته ثم عتقت فلها
 الخيار سواء ان كان زوجها عبدا او حرا. اذا كان للعبد
 امرأة فالنفقة دين في ذمته يباع فيها كما يباع في سائر الديون
 ولو كان للعبد ولد لم يجز عليه نفقة الولد لان الاولاد
 له على ولده اذا تزوج امراة انسان فاراد ان يعزل عنها فالاذن
 في العزل الى المولى وعندهما لا اذن الى الامراة لا يجوز تزويج
 الامراة على الحرة ويجوز تزويج الحرة على الامراة. واذ اطلق الحرة

ثلاثا

ثلاثا ثم تزوج امته في عدتها لم يخرج عن اي حنيفة وعندهما
 يجوز الاب اذا تزوج جارية ابنته لا تصير امرأته ولو تزوج
 الولد واذ اوطى جارية ابنته فولدت صارت امرأته ولدا
 ويغرم نصف العقر ونصف القيمة اذا كانت له جارية
 فتزوج اختها جاز له ان يطأ التي كانت عنده ويستحقها
 الاخرى. عدة الاما على النصف من عدة الحر اربعين
 مكان ثلاث حيضات ومكان لامة اشهر شهر ونصف
 ومكان اربعة اشهر وعشر اشهر ان وخمسة ايام وفي
 موضع الحب الحرة والامة سواء يلزمها النكاح الزينة كما
 يلزم الحرة ويجوز لها ان تخرج في اعدتها في الطلاق والوفاء
 جميعا وكذلك المدينة وامر الولد والمكاتبه العبد والمكاتب
 اذا تزوج ابنته لم يخرج عبدا ومن لم يترده يوفى فزوجته
 المولى جاز لان في النكاح شفعة للغير ما لامة اذا تزوج ربحا
 شهرا في الاكساب اذا تزوج امته بغير ما وطئها فللزواج ان
 يطأها قبل ان يسترها عند اي حنيفة وقال **ابن**
الحب الى الايطاها حتى يسترها اذا اظهر من امته لو
 امر ولده لا يكون ظهارا اذا اعطى مائة ماله لامراة وهي امه

17
 واما ما ذكره في
 واما ما ذكره في
 واما ما ذكره في

لا ينبغي له ان يطأ واحدة
 منها مالم يخرج الاخرى
 من ملكه ولو اشترى
 اختها صح

تب

لرجل فقير لم يجز وكذلك لو اعطاه اياه وهو عبد لاسان فقير
اذا ازوج امته فمات عنها الزوج لا يجوز له ان يطاها ما لم
تفرض عدها واذا اطلقها زوجها قبل ان يدخل بها فليؤاها
لا يسترا وفي رواية لا يسترا عليه واذا اراد ان يزوج امته
لا ينبغي ان يزوجها حتى يستبرأها بحضه واذا زنت المرأة فلا
يستبرأ عليها ولو حدثت من زني لا يقر بها حتى تصنع اذا اذن
لامته في النكاح فلها ان تواجروا نفسها ظهرا وللعبد المأذون
ان يواجروا امته ظهرا لا عبدا اذا اودع ودعيته ثم غاب فليس
للمولي ان يأخذها سوا كان للعبد ما ذوق او محجورا لان للمولي انما
يستحق ثمنها وكسبه وهذا لا يعلم انه كسبه يجوز ان يكون
ودعيته عنده او غصبيا او لقطه ولان للعبد زوج وانكر الرق
كان القول قوله فان لودفع الى المولي فان كان للعبد
لادين عليه جازا للعبد المأذون اذا اتى صار محجورا لا غير
علم بولاه تجارته في نفسه بوجب ان يغير عليه تجارته في
كسبه حتى يكون عقوبته من جنس عصيانه وجبريته فاذا جني في
حال لاقه بوخذني ذلك **كلمه** اذا اخذ عبدا لبقا قيمته
عشرون درهما فله تسعة عشر درهما عند كسر بقص منه

لم تعال

درهما

درهما وعندي يوسف في قوله لاخر يجب لربيعون درهما
اذا اتاه عبدا او امه بهديه او هبة لا ينبغي ان يقبل منه ولا
يستري حتى يشال فان ساله واخبر ان مولاه اذن له في ذلك
او بعث اليه بها فان كان للعبد ثقة فلا بأس بقبول قوله
وان كان غير ثقة استعمل اكثر الراي اذا اوصى انسان بحجة
فدفعوا الى عبد قد اذن له مولاه جاز ولى ووافوا ذلك واذا
اوصى ان يعتق جارية على ان لا تزوج فقالت لا ازوج فانها
تعتق فان تزوجت بعد ذلك لم يسل عنها واذا اعتق امته
في مرضه على ان تزوجه فابت ان تزوجه فانها سعي في قيمتها
وان خرجت من الثلث **بكره** ان يجعل الغل في عنق العبد لانه
شبه المثلث **ولا بأس** بالعتق فان فيه تحصين **بكره** واجاز
شايخ الخ لغل ايضا عبدا محجورا امر عبد محجورا حتى قيل بطلاقه
على القاتل المبرأ يعني على مولاه اذا اختار القدرى ليقدر عليه
بالدية ولا شيء على القاتل حتى في الحال **ولكن** يجب عليه بعد العتق
قيمة المأمور ان كان لا امر محجورا وان كان مأكولا يجب عليه
لحال اذا قتل رجل عبدا قيمته عشرون الف درهم لم يجب عليه
لا عشرة الاف درهم الا عشرة دراهم وروى عن ابي يوسف انه

قال يجب قيمته بالغام بالغ ولو عصية مات عنده حبت
عليه ما بلغ ما بلغت بخلاف العبد اذا جني جنايته فوله
بالتحيار ان شاء ادي الالبس عنه وان ساد فعه بالجناية واذا
دفع العبد لا يجب عليه غير ذلك العبد اذا اتى دار الحرب
ثم اصابه المسلمون فوله احو به عندي حنيفة وعندهما اذا
اخذ المسلمون ملكوه العبد اذا ارتد يقتل كما الجراد اكان
للعبد احره وقرمات وهي حمة فقد فيها انسان فله ان يطلب
قائه فيها بالحد ولو اقر برأهم في يده اذ لا سرقها من يده قطع
يده وترفع الدراهم الي المقله عندي حنيفة وعندهما يوصف
تقطع يده والدراهم للمولى وهذا اذا كان محجورا فان كان مكرها
فلا خلاف في جواز اقراره بهما جميعا للحربي اذا استرعى في دارها
عبد مسلمها فادخله دار الحرب عتق عندي حنيفة وعندهما
لا يعتق جارية سباهها المشركون وكان موالها زوجهام اشترها
رجل من المسلمين فالنكاح على حاله اما ان العبد جائز اذا اقبل
وان لم يقابل فلا يجوز عندي حنيفة وعندهما انه جائز يقال
هو قول ابي يوسف العبد اذا اقر اربع مرات بالزنا يضرب
الحد وحده العبد على النصف من حدود الاحرار العبد اذا

ثم اعتق

ثم اعتق يضرب خمسون راعي وقت الذنا ولا راعي وقت
الضرب. ثم اية العبد لا يقبل لان فيه تضمن لانه اذا جح
عن ثم اية وجب عليه الضمان فصار كالكفالة. وروي
عن ابي حنيفة لانه قال لا يدخل العبد ولا عبي جازي وقال
تركه لابنا لا با جائز وشمات تمل لا تجوز وتركه للعبد
جائز وشمات له لا تجوز وشمات العبد في هلال رمضان
جائز اذا كان مسلما ثقة. والحره تقتل بالعبد ولا يحرك
للقصاص من الحر والعبد. ولا بين العبد والعبد فيما دون
لنفس ولا يقتل المولى بالعبد قال ابو بكر الاسكافى كان
للتجار ان يكون لعبد لهم شطر الجبهة لان فيه زيادة للثمن
وكان ابو الهيثم يقول ان فيه دليلا ان العبد اذا كان
للخدمة ولا يرده بعه لا يستحب ذلك وروي عن ابي يوسف انه
قال لا باس بان يمشي الغلام مع مولاه وماله والاب بعد ان يطبق
ذلك. ولا يحل له ان يكلفه من ذلك الا يطيقه وروي
عن عمر انه كان بكته فبلغه وجع بن عاصم بن عمر فخرج الي المدينة
على راحته وبعده غلام لسد احد العدرين اذا اراد ان
يلها امته ولا تقير ام ولد فانه يبيها من ابن له صغير ثم يرد

فيكون اولاده احرارا ولا تصير له اولاد. واذا اوصى الى عبد غيره
 ما كان ماله لم يجز. واذا اوصى الى عبد نفسه فان كان في الورثة
 كمال لم يجز. وان كانت الورثة كلهم مغازا جازت عند ابي حنيفة
 وعندهما لا يجوز ان يصير المالك وولده مجررا الا في اثني عشر خصلة
 اذا قال المولى جرت عليك في سرقة واذا الق من سرك اذا
 اخذ اهل الحرب واذا مات سيده. واذا اجن السيد جنونا
 مطبقا. واذا كان العبد ليقيم فاذن له المولى في التجار
 المولى او في اليتيم. واذا اوهب السيد وقبضه الموهوب
 له او تصدق به وقبضه المتصدق عليه. واذا احب جنابه
 فرفع بها. واذا اذن لانه في التجارة فوطئها السيد فاولدها
 ثلاثة اشياء يكون عيبا في التجار. ولا يكون عيبا في الخلع
 الزنا وولد الزنا والتجر لان يكون فاحشا. لا تسكن
 تكون رضى الا في خصال المراد ازوجت والسبيغ اذا اخذ
 الخمر فسكت. وفي الرجل يركب عبده يبيع وليست له في نفسه
 مازا وما وفي الرجل ثلثة ام ولد يولد فيسكت وليس له
 ان ينفق من بعد ذلك. حكى ان اعني بسخ اشترى ارضا
 ببعض رسايقها فركب وخرج اليها فدخل ارضا فجعل يحس

في التجار
 في الخلع

الارض

الارض سيده فلم يرفها الشوك والكلاف والارض وقال
 ان هذه الارض لا تطعم نفسها فكيف تطعمني وفي رواية
 الارض لا تقدر ان تتخذ لنفسها اسرا ولا فكيف تقدر ان تتخذ
 لي قمحا واذا افتت العين وذهب نورها ولم يخسف فعليه
 القصاص حتى له امرأة ثم تقرب منها. وحكى عن عثمان بن عفان
 رضي الله عنه انه لبي رجل قد لطم رجل فذهب بصره عليه
 فلم يدرك كيف يصنع فسيال عنه فلم يجد عندهم شيئا حتى
 ابي طالب رضي الله عنه لم يفس فجعل على وجهه ثم ادى من اذن
 عنه فاستقبل بها الشمس فالتصع بصره وعينه فالتة فان
 قال ذهب بصري ولا يعرف ذلك لا بقوله فانه ينظر
 اهل العلم بذلك لان موضع البصر موضع بشار اليد فان اشكل
 جعل كما حكى عن بعض القضاة انه امر ان يولي بحية فجعلها
 بين يديه ففهم من ذلك يعرف انه كاذب **باب**
احكام الشكاري يجوز اذاعيل السكران من اطلاق العتق
 والنكاح والبيع والشري وتلزمه الجنامات اذا ما احبني او
 احبني عليه. واذا القى الفل من الطهارات والصلوات
 والصيام والاحج والركاة جاز عنه اذا اوضع عنه ذلك وسلك

لمع مقابلة

وادي على امره وقضاياه فيما بينه وبين الثلث جائز واذا
 افاق وجب عليه الوضوء **حكاية عن المشايخ** وهو اذا استبحر حال
 لا يعرف الرجل من المرأة **واذا قرأ آية سجدة** لسمعها فعليه
 ان يسجدها اذا افاق **اذا اذن السكران احب اليه ان يعاد**
 واذا اراد ان يكون ارتدادا استحسننا **قال ابو نضر** من سلك
 كل من كان استسكرا فطلاقه او وقع وهو على الله لا يهون **وقال**
 محمد بن الحسن من ذهب عقله من ذاء ليس من يده
 لم يقع طلاقه نحو المبرس **والذي شرب البيرة** فذهب عقله
 واذا شرب الخمر وجب عليه الحد ثمانون سوطا قليلا كان او
 كثيرا واذا شرب غير الخمر لا يجب عليه حد الخمر بالسكر
 وحد السكرو **قال** في كتاب لا يشرب اذا كان كلامه مختلطا
 لا يفهم منطفا ولا كلاما واجوابا **قال** في الجامع الصغير
 اذا كان لا يعقل قليلا ولا كثيرا ولا يعرف الرجل من المرأة وروي
 عن ابي يوسف انه امر بقراءة قل يا ايها الكافرون **فان قراها على**
 الوجه فليس بسكران وسيل بعضهم عن الفرق بين طلاق السكران
 والنايم **فقال** النائم لا يجري كلمة الطلاق على لسانه وانما
 الطلاق بحرية والسكران هو يجري كلمة لطلاق على لسانه

دعوى

وضرب شرب الخمر اشد من ضرب القذف وضرب الزنا
 اشد من شرب الخمر ويضرب على الاعضاء كلها خلا الوجه
 والفرج والراس **وقال ابو يوسف** يضرب على الراس
 ضربة والمرأة في الحد كالرجل الا انها لا تحول ولا يضرب
 حال السكر حتى يصحوا **واذا شرب وهو مريض** لا يجزئ به
 واذا شهد عليه للشهود انه شرب ولا يوجد بينه وبين الخمر
 لا تقبل شهادتهم عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد يقبل
 ما لم يتقاكم واذا وجد بينه وبين الخمر ولم تشهد له الشهود
 فانه لا حد ولو قال الخمر لا يجد واذا شهد شاهد على شربه
 واخر على اقراره لا يقبل واذا اقر انه شرب الخمر ضرب
 الحد عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف الحد حتى يقوم
 مرتين اذا اكره على شرب الخمر وهو يخاف التلف على نفسه
 لا يجد من صح اسلحه فكفر كفره لا القتي والسكران **باب**
احكام المكره لا كراه له ثلاثة احكام الخطر
 والاباحة اذا اكره الرجل على شيء لا يحل تناوله بخبر اكره فهو
 على اثم او جده في وجهه باح له ذلك ولا يسجد ان يتبع من ذلك
 وفي وجهه باح له ذلك ان يفعل ولم يتبع فهو باحور وفي وجهه

وقال بعض العلماء
 يعزرو ولا حد

وكلمة الخطر والاباحة
 وكلمة الخطر والاباحة
 وكلمة الخطر والاباحة

لا يسعد ان يفعل **اما** الواحد الذي يباح له ان يفعل وان لم يفعل
 فهو اثره وان يتركه على شرب الخمر او اكل الميتة بالراه بخاف التلف
 على نفسه فيبغى له ان ياكل لان الله تعالى يباح تناول الحرام عند
 الضرورة وهو قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم
 وعن سروق قال **من** اضطر الى اكل الميتة ولم ياكل حتى مات
 دخل النار وهذا اذا كان اكرها بخاف التلف على نفسه **واما**
 اذا كان لاكرها بالحبس والضرب مما لا يخاف التلف لا يباح له ان
 يتناول ذلك لانه يتناول لدفع الغم والفتاق ربما يترتب الخد
 لدفع الغم عن انفسهم **واما** الذي يباح له وان لم يفعل كان اكرها
 فهو ان يترك شي بخاف التلف على نفسه على ان يتكلم بالكفر او يشتم مسلما
 او يسهل ملكه فان فعل فهو معذور وان لم يفعل فهو اكرها
 اراد بالامتناع اعزاز دين الله تعالى ولان ابا حنيفة اظهر الكفر انما
 عرف بالادلة ولم يعرف بالنص لان الله تعالى في الخطر **ولم**
 يذكر الا باحدة **واما** اكل الميتة عند الضرورة عرف بالنص ولو كان
 اكرها لا يخاف التلف لا يسعد الا قد لم عليه لانه غير مضطر
واما الذي لا يباح له وان يتركه على القتل او على الزنا لا يصح ان يفعل
 لان الله محال يجبر فيه لا باحدة بوجه من الوجوه فلهذا **النص**
 في حكم

22 في حكم الخطر والاباحة **واما** حكم الجواز والفساد اذا اكره
 ان يعتد عقدا من العقود فهو على وجهين ان كان عقدا لا
 يبطله الفل كالنكاح **والطلاق** والعتاق جاز العقول
 ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا يبطله الفل كالبيع والشراء
 والاحاق لا يجوز ويبطل بالاكراه سواء كان الاكره ابي
 بخاف التلف او لا بخاف والمعنى فيه ان الاكره لم يشرط
 فاسد **وهذه** العقود مما يبطلها الشرط الفاسد وانما
 بشرط فيه الرضى والاكره يزيل الرضى فهذا حكم الجواز
 والفساد **واما** حكم الفحمان والراه كل شي لا يصح ابا حنيفة
 باله غيره فالفحمان على الفاسد خاصة لان هذا لا يصح
 باله غيره فصار الفعل من الفاسد وكل شي يصلح بالترغيب
 كالقتل والاستهلاك فالفحمان على المكروه لان المكروه مباح
 كالله للمكروه ثم عندنا حنفية لا يكون الاكره الا من
 لا يد هو الذي يعز الاحكام لان فرقة الاملا وفرقة العتق
 لا يكون لاجل ذلك غير السلطان لو ارهه استغاث
 بالسلطان فاذا كان السلطان هو الذي اكرهه فالي
 يستغيت وعندها الاكره من السلطان ومن غيره وقيل

ليس في الحاصل خلاف لان في زمان ابي حنيفة الغلبة للسلطان
 لا غيره وفي زمانها كانت الغلبة للسلطان ولو غير اذا كان في
 وذية الانسان وقال **له سلطان ما يران لم يرفع الي**
هذا عينات شر او صرتك سوطا لا يجوز له ان يرفع ولو رفع فهو
ضامن ولو قال **اقطع يدك او اقلك فلا ضمان عليه** ستة
 اشيا لا يصدر المرقبة منها كرها ويصح ظن كل من المرقبة النكاح
 والطلاق والعنف والرجعة والرضاع والوطي من الرجل
 حتى يتعلق به احكام الوطى من الغسل وغيره والله اعلم
باب احكام المجانين اذا اذن المجنون
 فالواجب ان يعاد لاركاة على المجنون وهذا اذا ادرك
 مجنونا واما اذا ادرك عاقلا ثم جن قال **محمد** اذا ادرك
 شيئا من السنة فعليه لاركاة وقال **ابو يوسف** اذا ادرك
 السنة مجنونا لا يجب اذ اجن رمضان كله عبدا فعليه الاطالة
 عبدا صدقة لا ينظر على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف كالمسي
 المجنون اذا كان لا فاقتد وقت معلوم والمجنون وقت معلوم
 فما اعتق او اطلق في حال افاقتد جاز **وما قال** في حال مجنونه
 لم يخرج واما اذا لم يكن مجنونه ولا لا فاقتد وقت معلوم فان

مع تعالته
 في سنة ١٢٠٠
 في سنة ١٢٠١
 في سنة ١٢٠٢
 في سنة ١٢٠٣
 في سنة ١٢٠٤
 في سنة ١٢٠٥
 في سنة ١٢٠٦
 في سنة ١٢٠٧
 في سنة ١٢٠٨
 في سنة ١٢٠٩
 في سنة ١٢١٠
 في سنة ١٢١١
 في سنة ١٢١٢
 في سنة ١٢١٣
 في سنة ١٢١٤
 في سنة ١٢١٥
 في سنة ١٢١٦
 في سنة ١٢١٧
 في سنة ١٢١٨
 في سنة ١٢١٩
 في سنة ١٢٢٠

كان

23 كان اكثر السنة مفيقا فانه يجوز ما اعتق في حال افاقتد
 وان كان اكثر السنة مجنونا لا يجوز ما فعل في الحالين **واذا**
سرق في حال مجنونه لا يقطع **واذا سرق في حال افاقتد قطع**
واذا اوصى لقائله وهو مجنون جاز المجنون اذا قتل مورثه
لم يجز الميراث والمجنون يزله الوصي اذا ادرك مجنونا فامر
الاب والوصي عليه جاز **واما اذا ادرك عاقلا ثم جن مجنون**
فعل الاب عليه **مجنون شهد على رجل سيفقتله فهو**
عليه عمدا وجبت المدية في حاله لان قصد المجنون لا غيره به
تضار كالبهيمة المجنون عيب لازم ابد اذا جن في حال
الصغر او في حال الكبر والمشتري ان يردده لانه يخاف ان يعود
المجنون ينسأ دماعه والبول في الفراش انما يكون عيبا
ما دام صغيرا فاذا اعاد بعد الكبر معة فهو عيب لازم ابد لان
الداني مثالبه وكذلك السرقة والامباق عيب ما دام صغيرا
فاذا فعل بعد الكبر معة فهو عيب لازم افسا في ليدنه قال
ابو القاسم الصغار في مجنونه ليس لها احد يتعاهد بها وبها اذا
 في راسها فلا بأس بان تخلق راسها بعد ان تترك علامته تبطل
 بها بين الرجال والنساء تلك العلامة قال **صفه العتو**

ان يكون قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبر الا انه لا يضرب
ولا يشتم كما يفعل المجنون **اربعه** لا يتكلم في دار الحرب
النساء والصبيان والشيخ الفاني والمجنون الذي لا يعقل
باب احكام المفقود والاسير وكل
من غم خبره لا يحكم بموته ولا ينقسم ميراثه والنكاح بينه وبين
زوجته قائم حتى ياتها اما خبر موته او طلاقه فاذا انقضت
مولده مائة سنة حكم بموته **والاصل** ان المفقود حي في
مال نفسه ميت في مال غيره فعلى اعتبار انده حي لا ينقسم الميراث
ورثته لا يثبت موتة وعلى اعتبار انه ميت لا ينقسم بوقف
نصيب من الميراث اذا مات مورثه في ربي امين حتى اذا
ليس من حياته صرف الى ورثة الميت ثم كره حكم ميراثه
من غيره وحكم ميراث غيره منه ان مات له قريب **فان**
لم يخلف وارثا غير المفقود فماله كله موقوف وان خلف وارثا
اخر فلا يخلو من ثلثه احوال اما ان يكون هو المفقود يرثان
جميعا ولا يسقط احدهما بالآخر ويسقط المفقود بالحاضر او
يسقط الحاضر بالمفقود فان كان سقط المفقود بالحاضر فاسقط
واصرف الميراث الى الحاضر وان كان الحاضر يسقط بالمفقود

24 ولكن يربط مع عدمه فاجعل المال موقوف الجواز ان يكون
المفقود حيا حتى يتبين حاله وان كان كل واحد منهما يربط
مع الآخر فان كان ميراثه الحاضر لا يتغير بموت المفقود
فادفع اليه تمام نصيبه واوقف نصيب المفقود وان
كان يتغير ميراثه بحياته فادفع اليه اقل النصيب واقف
تمام نصيبه مع ما اوقفت من نصيب المفقود فاذا بان
انه كان حيا كان وقت موت قريبه استحق ما وقف له وان
بان انه كان ميتا في ذلك الوقت صرف الى ورثة الميت
الذين حجب عنهم الى ان يصل به الى طاله **الوكي** اذا كان
غائبا انتقلت الولاية الى من واعد منه وبيانه **الافخ**
من الاب والامرا اذا كان غائبا فلاخ من الاب ان زوجها
ولاخ من الاب والامرا ان زوجها في غيبته **لن** لاخ من
الاب والامرا قرب قرابة واعد تدبر **والافخ** من الاب
ليعد قرابة واقراب تدبر ولكل واحد منهما حق التزوج وهذا
اذا كانت الغيبة سقطعة واختل فوائ ذلك والقول
في هذا انه اذا كان بينهما اقل من ثلاثة ايام لا يكون سقطعة
سوا اي اختلفت اليه القوافل او لم تختلف وان كانت فيها

بينهما اكثر من ثلاثة ايام فان كانت القوافل اقل تختلف اليها
لا تكون منقطعة وان كانت لا تختلف فهي منقطعة في حاله
ان يعيب عن بلده فطلب المرأة من القاضي ان يأخذ منه كسلا
وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب
وقال ابو يوسف استحسن ان يأخذ منه كسلا بنفقة شهر
واذا بلغ المرأة طلاق زوجها او موته فعلمها بالعدة من يوم طلق
او طلق اذا اراد ان يتبالي امراته كتاب الطلاق اذا جاك
كتابي هذا وعلما فبدر ثم حضت ثم طهرت فانت طالق **وقال** ابو
المرأة وفاة زوجها فزوجت زوجا اخر وولدت منه ثم جاء الاول
حنافا في قوله اي حنيفة واي يوسف ان ولدت لاكثر من
سنة اسهر من زوجها الثاني فالولد الثاني **وقال** محمد ان
ولدت لاكثر من ستين شهرا دخل في الزوج الثاني فهو الثاني والا
فهو الاول **وقال** اذا كان للغائب زوجة واولاد صغار واولد
وللغائب حاضر من جنس النفقة فالقاضي يجعل لها والنفقة في
ماله لان نفقةها واولادها واجبة وان قدر واعي احدا له كان لهم
اخذ نفقة رفقهم ولا يقضي الاغ ولا للعمر لان نفقةها ولا يجب
الا بقضا القاضي والقاضي لا يقضي على الغائب ولو لم يكن للغائب

25 مال من جنس النفقة فاحتاج الي بيع شيء من ماله فان القاضي
لا يبيع شيئا من ماله لان له ولاية الحفظ وليس له ولاية التصرف
ولو راي القاضي ان يجعل للغائب وكلا في كل حق فحاصلا او تحكما
فانه يجوز **السقيع** اذا كان غائبا فهو على شفعته فاذا اغلج
بالمشتري فله من الاجل قدر ما يصل اليه واذا بلغه الخبر فلم
يذهب ولم يرسل رسولا بطلت شفعته اذا قبل الرجل عمدا
والورثة بعضهم حاضر وبعضهم غائب ليس الحاضر ان يقول بالم
يحضر للغائب ولا يقضي القاضي على الغائب من قبل اذا كان عند
الرجل ودية الا لسعة نضر للزوجة والاب والجد والجد
والولد والوالد غيبة للشهود ولا يتصل بالشهادة الا في الجسم
عند اي حنيفة ومحمد **قال** ابو يوسف رحمه الله عليه
وان غاب الشهود والله اعلم **باب** **احكام امهات الاولاد**
اذا مات المولى عن امر ولد او اعنتها بعد ثلث حضر ولا
يجب عليها اتقا الزينة لانها عدة من وطئ فصارت كالعدة من
نكاح فاسد وعدة امر الولد من زوجها كعدة الامهات يجب عليها
اتقا الزينة وجاز لها ان تخرج لمولى فاذ احرمت امر الولد
عن مولاها بوجه من الوجوه ثم مات عنها ما او اعنتها بعد ثلث

ثلاث خيبر ولا تنفي طالع عدها بالحرمة التي دخلت عليه بخلاف
 لحرمة أم الولد إذا كانت تحت زوج أو في علة من زوج لا يجب
 عليها العدة لأجل المولى وإذا اعتقها مولاها مات عنها فأن
 كان سب ولدها يثبت منه إذا مات به سنتين أم الولد لا
 تغسل مولاها بعد الموت وروى عن أبي حنيفة رواية أخرى
 أنها تغسل أم الولد لا تلك بالسي وتدخل تحت الطلاق لفظ المولود
 ومولان قال كل مولود له حرمة عتقت نواها ولم يرها والمولى
 يملك خدمتها وكسبها ويجب على المولى إجلها صدقة النظر أمر
 ولد المصريف إذا أسلمت بقضي عليها بالسعاية وزله أم الولد
 إن سافر فغير محرم ويجوز لها أن تغسل بغير قناع كالأمه إذا تزوج
 امرأة إنسان فولدت منه ولدا ثم فارقها ثم ملكها يوم من الأيام
 صارت أم ولد له ولو فجر بأمه لا تصدق أم ولد استخسانا أم الولد
 إذا قتلت سيدتها خطأ لا يجب عليها شيء لأن عتق أم الولد ليس
 بومد ولو كان القول عمدا فعلى أحد الأولياء بطل النكاح
 وسعت الأقر في نصف قيمتها ولو كان للمولى منها ولد وكان القتل
 عمدا سقط القصاص ويسعى في جميع قيمتها لأن سقوط القصاص
 من جميع الحكم أم الولد ليست بحال عند أبي حنيفة حتى انفكا

وإذا
 قتل
 أم
 الولد
 بغير
 عمد
 فليس
 عليه
 شيء

لو كانت بين رجلين اعتقها أحدهما لم يضمن لشرائه ولو غصها
 إنسان فملكته عنده لم يضمن وعندهما هي ملك ويضمن في جميع
 ذلك امرأة قالت لزوجها إنا امر ولدك فأنكر الزوج
 فأرادت استخلافه ليس لها ذلك عند أبي حنيفة لأن ذلك
 تبع لنبات النسب وهو لا مولى له يضمن في نبات النسب
 والمولى إن لم ير ولد على النكاح وتزوج الأمه على أم الولد
 جائز ولا يجوز تزويج أم الولد على الحر وجباية أم الولد في
 سيرها في مال الخيادون عاقلة وإذا سقطت الأمه
 فإن استبان خلقه فهو ولد وإن لم يستبان خلقه فغير
 خلقه لا تصدق أم ولد إذا وطئ أمته فجأت بولد فالفضل
 في دينه إن يقرب به والأمه إن لم يرش ثلاثة قوي
 ووسط وضعيف فالقوي فراس الحره لانهما ما دلت امراته
 لا يسمعها إن تزوج بزوج آخر وإذا فارقها يجب لعدته في
 الأحوال كلها ولا ينفي منه الولد إلا باللعان وفرش الأمه
 ضعيف دليل لانه محل كراهة إن تزوجها وإذا فارقها لا يجب
 عليها العدة ولا يثبت النسب منه إلا بالدعوة وفرش
 لها الولد وسط له إن تزوجها كالأمه ولكن إذا فارقها

وإذا
 قتل
 أم
 الولد
 بغير
 عمد
 فليس
 عليه
 شيء

واذا لم يعثر للمكاتبه اطلاقا **ورود** في الرق اذا عجز عن نجم
 عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف لا يرد في الرق حتى يوالي عليه
 بنجان وليس للمكاتب ان يتزوج الا باذن مولاه وليس له ان يخرج
 من المصغر اذنه فان اشترط عليه المولى ان يخرج من المصغر
 جازت الكتابة والشرط باطل **واذا** اكتب على تيممة فالكتابة
 فاسدة **واذا** ادى التيممة عتق **واذا** اكتب امة على ان
 يطاه ما دامت مكاتبه فالكتابة فاسدة وان ادت عتقت
 للمكاتبه اذا اكتب عبد جاز استحسانا ثم اذا جاوز ذلك فان
 ادى الثاني قبل عتق الاول **فولا** الثاني للمولى وان ادى
 الثاني بعد عتق الاول **فولا** الثاني للاول **لو** ادى اكتب
 عبد ليتم جاز استحسانا **اذا** اكتب امة حاملا فولد لها ولها ولها
 استثنى ما في بطنها كانت الكتابة فاسدة **واذا** اخذ المولى كعبلا
 ما لكتابة فالكتابة باطلة ولو كاتب عبيد كتابة واحدة على
 كل واحد منهما كفل عن صاحبه جازت استحسانا **واذا** امانت
 المكاتب عن غير وفاء مات عبد وان مات عن وفاء اقتص
 كاتبه وحكم بعقده بجهته قبل موته **بلا فصل** **اذا** امانت المكاتب
 عن وفاء وقد اوصى بوصية بخر وصيته لانه يحكم بموته قبل موته

بلا فصل

بلا فصل المكاتب يصلح ان يكون وصيا لمولاه ولغيره وصية
 المكاتب على ثلاثة اوجه في وجه لا يجوز بالاتفاق وفي وجه
 يجوز في وجه اختلفوا اما الوجه الذي لا يجوز اذا اوصى
 ثم مات ولم ير له وقا لم يجز لانه مات عبدا وانما يعلم بحرية
 قبل الموت **بلا فصل** وبك لا تستوعب كلمة الوصية والوجه
 الذي يجوز بالاتفاق وهو ان يقول اذا اعتقت فتدا وصيت
 بثلث مالي فاذا اعتقت ثم مات جازت وصيته والوجه
 الذي اختلفوا فيه هو ان يقول اوصيت بثلث مالي بشر
 ادى ثلثه يعتق ثم مات فوصيته باطلة **عند ابي حنيفة**
 وعندهما جازية المكاتب لا يملك بالامر كما لا يملك بالبيع والهبة
 ولا يملك المكاتب في مطلق اسم المملوك الا بالنية والمولى لا
 يملك كسب المكاتب ولا خدمته ولا يجب عليه بسببه صدقة
 الفطر المكاتب اذا مات عن وفاء فقد فده انسان بعد
 موته لا يجد قاذفه شرط الخيار من المكاتب جاز مكاتبته
 تزوجت باذن مولاهما شرعا اعتقت فلها الخيار واحكام
 المكاتبه في النكاح كالامة طلاقها ثنتان وعدتها حيضتان
 وايلأوها شهران ويجوز تزويج الامة المكاتبه ولا يجوز

بلا فصل

بلا فصل

تزويج المكاتب على الحره. المكاتب اذا اشترى ابنته ثم مات
 عن وفا فان ابنته يرث منه وليس للمكاتب ان يشتري ابنته بظاهرها
 ولكن لو وطئها ثم استحققت حبس القيمة في الحاك لان وجوبه
 يستد الى التجارة ولو كان وجوبه بالنكاح الفاسد يجب بعد
 العتق. المكاتب اذا تزوج باسنة مولا ماذنه ثم مات المولى حيا
 ولا يبطل موت المولى فان مات المكاتب بعد ذلك فان ترك
 لم يبطل لنكاح وان لم يترك فسد فان كاتب غير مدخول بها فلا
 عتق عليها ولا صداق لهما وان كانت مدخولا بها فعليه ما تملك من حيز
 ولها الصداق في نفقة. واذا اشترى المكاتب امراته لنفسه
 لنكاح بخلاف الحره. ليس للمكاتب ان يزوج ابنته بحسب
 المكاتب نفقة زوجها ولا يجب عليه نفقة ولده. واما المكا
 فنفقة لولدها لان المكاتبه تملك كسب ولده. والمكاتبه
 لا تملك كسب ولده لان يكون لولد من امرته يجب عليه
 النفقة لانه ملك كسبه. المكاتبه نفقة ما على الزوج لان المولى
 لملك خدمته المكاتبه واما الامه اذا كانت تحت حر او عبد
 فان جواهرها بيتا فعلى الزوج نفقةها والا فلا. المكاتبه اذا ولدت
 من شهيد ما هي بالخيار ان شاءت عجزت وان شاءت ادت

فعتقت

فعتقت. هبة المكاتب وضد قتله يجوز. ولو باع ثم خط
 من الثمن لاجل القيمة جاز. اذا مات المكاتب وعليه دين
 يبدل بين الاضرم بالمكاتبه. المكاتب اذا ادب بعض كتابته من
 صدقة تصدق بها عليه ثم عجز حل للمولى ذلك. المكاتب اذا
 اشترى اباه او ابنته او جده او ولده يصير مكاتبا عليه
 ولو اشترى ذرا حرم سوى ما ولا فله ان يبيعهم ولا يتكاثرون
 عليه عندي حنفية وعندهما يتكاثرون عليه ولو مات
 المكاتب وترك ولدا فان كان الولد ولدي كاتبه قام مقامه
 في جومه ولو ترك ولدا غير اشتراه لا يقوم مقامه في جومه
 ولكن يقال له ان تؤدى جميع الكاتبة حاله او ترد في
 الترت وان ترك اخاه او اخته فانه يباح ولا يسئل الكاتبة
 من احرم من هذا ولا وهذا كله على قول ابي حنيفة وعندهما الحق
 في الجمع واحد وانه يقوم مقامه في جومه لو قال لكاتبه انت
 حر عتق ولو قال ان كنت انت عبي فانت حر لا يعتق وهذا
 كما قالوا لو قال لامرته بعد ما طلقها طلاقا باينا انت طالق
 ولو قال لها ان كنت امراتي فانت طالق لا يطلق عنها المكاتب
 على نكاحه ون سيدة ودون العاقلة يحكم عليه بالفل من

ومن ارش الحناية. وحناية المولى على مكاتبه معتبرة وكذلك
حنايته على رقيقه. وكذلك لو جنى المكاتب على سيده وعلى رقيق
سيده في معترة اذا اشترى المكاتب جارية. وقبضها
وقاصت عنده ثم عتق المكاتب حل له ان يطأه ولو عجزت
المكاتب فعلى المولى ان يستبرئ بها بعضه. ولو اشترى المكاتب
امه او ابنته فحاصت عنده ثم عجز المكاتب فلا يستبرئ على المولى
ولو اشترى لعتده او حالته والمساألة بحالها فعلى المولى الاستبراء
عذابي حنيفة لانها ولا يصبرون بكاشن بكاتبته اذا
كاتب جارية ثم عجزت فليس عليها الاستبراء ولو كاتبته المكاتبته
ثم عجزت فعلى المولى ان يستبرئ امته المكاتبه واذا اوصى المكاتب
وارثه فالوصية باطله فان اوصى بمكاتب نفسه فالوصية
جائزة للمكاتب ان يفعل خمس خصال له ان يسافر وله ان يبيع
ويشتري بالنقد والنسيئة وله ان يشارك وله ان يرفع ماله
بضاربه وله ان يكاتب عبده وليس له ان يفعل خمس خصال
ليس له ان يعتق عبده بجعل ولا غيره. ولا يزوج ولا يهب ولا
يتصرف بشئ ولا يباي في بيع ولا شراء لانها يتباين في
ملكه الناس. **القيل** لا يورث الا في المكاتب يورث وله

بالمقابلة

وله اولاد ولدوا في كتابته فان اهل يورث في جميع كل من
صلح ان يكون وليا صلح ان يكون شاهدا الا في المكاتب فانه
ولي في تزويج امته ولا يكون شاهدا في النكاح والله اعلم
باب احكام اهل الذمة الامام يخذل اهل
الذمة باظهار الله سبحانه والرحمة بهم والزمان ويمنع ان يكونوا
مذللين في دار الاسلام فوجب ان يكون علاقتهم لذلك
عليهم ظاهرة ولا يؤخذ الجزية منهم الا من كان معلاوات
كان زمنا لا يؤخذ منه شيء ولا يؤخذ من النساء والصبيان
ويؤخذ من الرجل المكتسب كل سنة اثني عشر درهما ومن
الوسط اربعة وعشرون درهما ومن الغني المثلث مائة
واربعون درهما واذا اسلم في اثنا لسنه او بعد انضت
السنه لا يؤخذ منه ولو توالى عليه التسول لا يؤخذ
منه الا في السنة الواحدة عذابي حنيفة وعندهما يؤخذ
فامني. اهل الذمة اذا انقضوا العهد وجاروا المسلمين
فانهم يسبون ويصير ماله غنمة. الذي اذا امر على
العالم وقال علي دين يقبل قوله واذا امر بالخير
والخير يبري ويخذل العشر من ثمة الخمر ولا يؤخذ من ثمة

وله اولاد

الخنزير عند أبي حنيفة ومحمد **وقال** أبو يوسف يرخضنهما
 ويؤخذ من الذي يصف الحسر ولا بأس أن يدخل الذي المساجد
 كلها المسجد الحرام وغيره. الذي إذا حلف ثم أسلم فحنث
 فلا كان عليه. إذا قال هو يهودي أو نصراني أو كذا
 فهو من أهل البغي إذا استعانوا بأهل الذمة على حرمهم فقاتلوا
 معهم لا يكون نقضا لعهدهم بقرار على الذي حرم الحدود ولا
 شرب الخمر يقتل المسلم بالذمي ويتطعم من المسلم إذا سرق من
 ذمي ولا يجوز المعاوضة بين المسلم والذمي في رواية
 ويجوز شهادة أهل الكفر بعضهم على بعض وإن اختلفت مللهم
 وشهادة المسلمين الحزبي لا تقبل على أهل الذمة. يحلف
 للنصراني بالله الذي أنزل الأنجيل على عيسى عليه السلام وحلف
 لليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام وحلف
 للمجوسي بالله الذي خلق النار. نصراني شهيد على مسلم فركب
 فأسلم ثم شهد قبلت شهادته لأن المردود وليس هناك الكافر
 ليس له أهلية. والفاسق إذا شهد فردت شهادته فتاب
 ثم شهد لا تقبل شهادته وكذلك لو شهد رجل لامرأته فردت
 لشهادته ثم طلعا ثم انفقت عدهما ثم شهدا لا تقبل شهادته

والله

31 والاصل ان الرد إذا صادف شهادة لا تقبل شهادته
 من بعده. النصراني ليس من أهل الشهادة على مسلم وكذلك
 العبد وسبيل أبو القاسم المصنف على كيف يرى النصراني
 إذا شهد **فقال** يري بالامانة في دينهم في لسانه
 ويك ويك مع ذلك صاحب النقطة. نصراني له ابنه
 مضمومة مسلمة ليس له إن زوجها. وإذا كانت له إخت
 مسلمة لا يحبس على نفقتها. نصراني تزوج نصرانية بغير
 مهر وذلك في دينهم جائز عند أبي حنيفة ولا شيء
 لها وعندهما لها مهر كلهما وجاز في الحرمة بل في اتفاقا
 نصرانية زنت ثم أسلمت فقد فها انسان لا يحرق فها
 المجوسي إذا تزوج امرأة ثم أسلم فقد فها انسان لا يحرق
 فإذا شهد عند أبي حنيفة أو عند مالك ذمي قد فها انسانا
 وضرب الحد ثم أسلم قبلت شهادته في الإسلام والعبد
 إذا فذف فضرِب الحد ثم عتق لم تقبل شهادته ذمي
 قد فها فضرِب سوطا فأسلم فعن أبي حنيفة ثلاث
 روايات في رواية إذا ضرب سوطا وأحد في الإسلام
 بطلت شهادته وفي رواية إذا ضرب لا أكثر في الإسلام

وفي رواية حتى يضرب لكل وهو قولها وكذلك هذا
الاختلاف في المسلم اذا قذف بضرب سوطا ضرب المسلم
له ان يزوجه اليهودية والنصرانية ولا يجوز تزويج المجوسية
وجوز تزويج الصابئة عنده ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ذلك
الاختلاف في اكل ذبايحهم وجوز تزويج الامة الكتابية وفي
الكتابية في التسميم لحرمة المسلمة والمطلقة الكتابية
ان تخرج ولزوجهما اذا كان مسلما ان ينعهما حصنا لمائة
ذمي او هي الى مسلم جاز وان كان في الركن خمر او خنزير
يوكل من يبيع ذلك مسلم او هي الى ذمي يصد وصاله ولكن
يخرج من الوصية كما لو كان ذميا فاق وصية اهل الذمة
على ثلاثة اوجه في وجه يجوز ما لا نفاق وهو ان يوصي بذلك
ماله لنقر المسلمين او لنقر اهل الذمة او لنقر الرقاب
وفي وجه لا يجوز وهو ان يوصي بحج عنه او بنسب المسلمين
ولم ينسب الموضع وفي وجه اختلفوا وهو ان يوصي بهما كنيسة
او سعة او عانة دار يجوز الوصية عنده ابي حنيفة وعندهما
لا يجوز لانهما اهل الذمة وتكون المعاقبة والقتل اهما

والاكن

32 ولا باس بالمصافحة ولا ينبغي ان يبدأ المسلم الذي بالسلام
في كتاب ولا في غيره ولا باس بان يرد عليه **وقال**
مهر بن الحسن في نصرانية تحت مسلم لا تنصب في بيته ملبا
وتصلي في بيته حيث شئت ولا باس بان يهر المسلم
نفسه من نصراني يعمل له في البيعة الذي اذا كان
اكثر السنة غنيا يوحذ منه جزية الا غنيا نصراني
اعني له ابن مسلم لا باس بان يقول من البيعة الى البيت ولا
يقول من البيت الى البيعة كما قالوا تحمل الائمة الى الفاك
ولا تحمل الفارة الى القرة ويحمل الخيل الى الخيل ولا يحمل الخيل الى
الخيل ويحمل سراج المسجد الى المسجد موتودا ويطفئ عند الدرع
قال محمد بن الحسن كل شئ اسع منه المسلم فان اسع منه
الكافر في دار الاسلام الا الخمر والخنزير يعني الملاحى والنصر
وعنه لا يحبر المسلم على نفقة احد من اهل الذمة الا على
نفقة سبعة نفر المرأة والاب والام والجد عند عدم
الاب والجد عند عدم الام والام والجد والصغار من الذكور
والا والاد الاثبات ان صلي كافر في جماعة في المسجد او اذ كان
في المسجد هو ذليل على اسلامه فان رجع عنه قتل مرتدا فان

لم يخاله

قال سلمت او تمردت لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله
 لا يحكم باسلامه ما لم يترأس كل دين كان يعتقده بضارته
 مات في بطنها وليد مسلم تغفر في مقابر المصاريك والله اعلم
باب احكام اهل الحرب اخذ الجزية على ثلاثة
 اوجه في وجه لا يؤخذ وهم مشركوا العرب وفي وجه يؤخذ
 وهم اهل الكتاب من اليهود والنصارى وفي وجه لا يؤخذ وهم
 المشركون من غير اهل الكتاب وغير العرب كاليهود والارمن
 عند ابي حنيفة واصحابه يؤخذ وعند السافعي لا يؤخذ الحرب اذا
 دخل ارضا فاطال المقام تقدم الامام اليه ليعاين ان يرجع
 الى دارك والا ان قبل الجزية فان كنت بعد ذلك سنة صالحة
 فبها الحرب اذا دخل البنا بامان فاستأرك ارضا من
 ارض الخراج توضع عليه الخراج صار دينيا الجزية اذا دخلت
 البنا بامان فترزجت ذمتي صارت ذمتك والحرب اذا
 تزوج ذمتك لا يصدق ذمتك والحرب اذا صر على العاسر
 اخذ من العسر ولا يصدق اذا قال علي دين او قال هو
 بضارته الا في فضل واحد وهو ان يقول هذه امر ولدي
 وهاولا اولادي وكذلك اذا المرين حملا وليدك وفرقوا

33 بين هذا وبين المريض اذا قال في برصه هذه امر ولدي
 وليس معها ولد لا يصدق وتسمى اذا كانت لا تخرج من الثلث
 واذا اخذ من الحرب العسر ثم صر على العسر في تلك
 السنة لا يؤخذ منه ثانيا مادام في دار الاسلام فاذا خرج
 ثم عاد اخذ حربيته دخلت اليها سلمة ولها زوج في دار الحرب
 فلا عدة عليها عند ابي حنيفة وعندهما عليها العتق واذا
 كانت حاملا فص الى حنيفة روايتان في رواية لا تزوج حتى
 وفي وجه يجوز ويكره الا ان يحس العتق على نفسه وهو
 ان تزوج من اهل الحرب من اهل الكتاب وفي وجه يجوز من
 غير كراهة وهو ان تزوج مسلمة اسيرة او مدبرة اسيرة انت
 اليها مولانا واذا ن لها بالتزويج حربي تزوج حربية ثم اسلم
 اخذها فها على النكاح ما لم تحص ثلاث حصن الحرب اذا دخل
 دار الاسلام فغير بامان فاخذ رجله في جميع المسلمين سواء
 اخذ قبل الاسلام او بعد عن ابي حنيفة وعندهما اذا اخذ
 قبل الاسلام فهو سبي له واذا اخذ بعد الاسلام فهو حر اسيد
 للعبد عليه حربي دخل دار الاسلام ومعه سلاح فاراد ان
 يرجع بسلاحه لا يمنع لان الايمان وقع عليه ولو استبدل سلاحه

حتى تنعم وفي ذلك
 لها ان تنزع من ثلثه
 بها حقه تنزع من ثلثه
 اهل الحرب على ثلاثة
 اوجه في وجه لا يجوز
 وهو ان يتزوج
 ص

سلاح آخر فان كان قد استبدل بجنس اخر منع وان استبدل
 بجنس فان كان خيرا منه منع وان كان شرا لا يمنع. ولو ان قوما
 من اهل الحرب اذ ان بعضهم بعضا في دار الحرب. ولو لمسلم
 اذ ان حربيا او لحربيا اذ ان مسلما ثم خرجوا الى دار الاسلام
 واختصموا الى القاضي لا يقضي بينهم لان الامان وقع في الاموال
 المتنازعة لا على الاموال المتنازعة والشفعة لا تجوز في
 دار الحرب. ولو لمسلم اذ كان في دار الاسلام فله الحرب
 المستأمن للشفعة فاذا دخل دار الحرب بطلت شفيعته
 حربا دخل دارا بامان فقد فسد انسانا لغير الحد ولو
 شرب الخمر لم يضرب ولو زنى او سرق الى قيام عليه الحد عند
 ابي حنيفة ومحمد وعندي يوسف يقيم. ولو زنى بدميته
 او سلبه يجب عليها الحد وبنه عند ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف يجب عليهما وعند محمد لا يجب علي واحد منهما اربعة
 اذ يباينهم بين العبد وسعيه وبين امر الولد وسعيها وبين البذر
 وسعيه. وابن المسلم والحربي في دار الحرب عند ابي حنيفة
 ومحمد والله اعلم. **باب احكام المرتدين** الرجل
 اذا ارتد بعد من قبله الاسلام فان اسلم والاقتل فان قال

34 اجلوي اجل ثلاثة ايام فان رجع الى الاسلام وتبرأ من
 كل دين اعتقه سواء والاقتل. والمرأة تحبس ولا تقتل
 فان قتل المرتد قسم ماله بين ورثته وان لحق بدار الحرب
 مرتدا حكم القاضي بولته وعقبت امراته اولادها ومدرجته وحلت
 ديونته ولو اوصي ثم ارتد ولحق بدار الحرب بطلت وصيته
 عند ابي حنيفة وليس كذلك عند غيره لانه لا يحمل النقص والرد
 اذا قتل المرتد ولحق بدار الحرب وامرته لم تنقص عديتها
 تركت ويحكم فيها احكام المقاتل. واذا رجع المرتد مسلما
 بعد ما قسم ماله فكل ما كان قابلا اخذه. وما كان شتما لم يكن
 فلا ضمان فيه عموما المرتد موثوقه عند ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف يجوز كما يجوز من الصحيح وعند محمد يجوز كما يجوز من
 المريض. ولو جات امرته بولد فادعاه ثبت الشك بلا خلاف
 فالكتب المرتد في حال رجوعه يكون لبيت المال عند ابي حنيفة
 وعندهما يكون مراثيا. المرتد اذا اجنبا جنابة خطا فان العاقلة
 لا تعقل عنه اذا ارتد ولحق بدار الحرب مع ماله ثم طهر المسلم
 على الدار صار المال الذي معه فنيا ولو دخل دار الحرب ثم
 خرج واخذ شيئا من ماله فان كان القاضي لم يقض له خواتمه

فالجواب كذلك وان كان للقاضي قدر من الحق فانه يرد الى
الورثة وان وجد قبل السمت اذ الحق المرتد يرد وقضى القاضي
بحرقه وكاتب لبيد عمدا ثم رجوع سلبا المتصل المكاتب اليه ويصار
كانه وكيل من جهته رجل وامراه ارتد عن الاسلام معا
على النكاح وان ارتد احدهما قبل الاخر وقعت الفرقة وتكون
فرقة بغير طلاق فانما الزوج عن الاسلام يكون طلاقا عند
اي حنفية وعندنا يوسف كلاهما لا يكون او عند محمد كلاهما
يكون طلاقا فوجه المرتد حرله واذا اوصا ثم ارتد ثم اسلام
فبو على طهارته ووصلى ثم ارتد ثم اسلام والوقت باق اعاد الصلوة
وكذا لو حج حجة الاسلام ثم ارتد ثم اسلام اعاد حجة الاسلام اذا
ارتد الزوجان معا ثم اسلام احدهما وقعت الفرقة من قبل الذي
بقى على كفره اذا اختلف ثم ارتد ثم اسلام بعد احنث فلا مكان عليه
للمرتد اذا اسلام ليعب عليه قصا الصلوات لانه تركها وانه
واعترافا فصار كالكافر الاصلى نصرا ان اسلام ثم مات
ابوه **فقال** لستى لم اسلام الى هذا الوقت حتى ارتد
منه يصير مرتدا كافر جازا اليه **وقال** اعرض علي
الاسلام فقال اذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك

المرتد

قال

35 **قال** بلغ هذا الانسان قال ابو بكر السكاف
من عاب النبي في شيء كفر **وقال** بن الربيع من قال لشعر
النبي عليه السلام شعر فقد كفر او قال بالفارسية كبري
به ارتد سكار يعني عمل المجوسي خمر من عمل النبي عليه السلام
يخاف عليه الكفر ولو قال في حال الغضب اخبرت
الكفر من هذه الساعة يخاف عليه ان يكفر ولو قال ان كان
كذا عدا والا كفر بكفر من ساعته ولو قيل له لا اخشى الله
قال لا في حالة الغضب **قال** صار كافرا ومن اعلم
امراته ان الله تعالى احل له اربعه نسوة فقالت ايها المجوسي
قال تكفر لانها يصير كافرا قالت ان الله ليس بحكيم
والله اعلم **باب احكام الاوصياء للموتى** ان
يخبر في مال الموتي ويرفع بضاعته او مضاربه وله ان
يعمل في ماله بالمضاربة واذا شارك مال اليتيم لنفسه
ما اكثر من قيمته او باع ماله منه ما قل من قيمته جاز عندنا
حنيفة وعندهما لا يجوز ليس للموتى ان يقصر مال اليتيم
والقاضي لو اقرض جاز ويكون على سبيل القضاء اذا احال
للموتى من مال اليتيم فان كان له مال عليه امل من الغريم ثم

موتى عابا

مع متابع

للعبد من التركة لاحد العرما وقبض المثل ثم استحق غرض
 الوصي ثم رجع على العرما ولو كان القامى هو الذي باع او امينه
 فلا ضمان عليه لان القامى لا يرجع عليه العمة اذا كان
 في عتق الرجل وصية فادى الى اخير **قال** ان قلت
 وصيتك ولا قبل الوصية لاني في عتقك صار وصيا فلهما
 جميعا يقبل احدهما اذا كان في حصر الوصي يتيمن فباع
 مال احدهما من الاضر لم يخر لانه اذا كان خيرا لاهدهما
 يكون شرا للاضر اذا رهن الوصي شيئا من متاع الميت لبعض
 العدماء دون البعض لم يخر وللوصي ان يرهن دين الميت
 وله ان يرهن مال الميت وله ان يعطي مال اليتيم مضاركة
 ولو استاجر الوصي اليتيم ليعمل نفسه يتبع ان يحرر اذا استأجر
 باكثر من اجرة فقه كالتبيع والشراء اذا قال الوصي بعد موت
 الوصي لا قبل فلم يخر حصر القامى حتى **قال** قلت فله ذلك
 وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف **قال** ان
 ليس له ذلك واذا اشرك الوصية من الوصي الى القامى لا ينبغي
 ان يخر له مال الميراث منه الحياصة واذا ادوى الى عبد غان
 باذن مولاه فالوصية باطلة واذا ادوى الى عبد نفسه

وإذا

وفي الوصية صغار وكبار ينبغي للقامى ان يخرجهم فلو كانت
 الوصية كلهم صغار جاز عند ابي حنيفة وعندهما الا يجوز ولو
 ادوى الى مكاتب غيره جاز اذا ادوى مسلم الى ذمي فالوصية
 باطلة يعني يتطل كالعبد واذا ادوى الى رجل عالة فهو
 ماله وولده واذا ادوى الى ميتة حي يعدم فلان هو وصيه
 الى قدومه فاذا ادمر فلانك فلهما وصيان فلهما جميعا
 واذا ادوى ببعض ماله وبعض ولده الى رجل ونفسه الى اخر
 فلهما وصيان جميعا عند ابي حنيفة وابي يوسف استحسانا اذا
 قسم الوصي بين الوصية الى صاحبه جاز وله ان يتصرف في
 المال وهم صغار فالوصية باطلة واذا كانا وصيين
 فمات احدهما وادوى الى صاحبه جاز وله ان يتصرف في المال
 وروي عن ابي حنيفة انه لا يجوز ويبيح للقامى ان يجعل
 معه اخر الوصي اذا اشترى اللقن من مال نفسه لانه
 متطوعا وكذلك لو ارث الكثير ولو قضى الوصي او الوارث
 دين الميت من مال نفسه لا يكون متطوعا واذا ادوى الى
 مال الوصية الى اجل فتاحه باطل يعني اذا كان الوصي لم يزل
 للعقد اما اذا كان مولا لعاقد جاز تلخيصه عند ابي حنيفة

في الوصية بالمال
 والوصي بالمال
 والوصي بالمال
 والوصي بالمال

ومحمد ويضمن الوصي إذا أوصى لرجل مملوك والمملوك ذوا حرم
 محرم من الوصي له فرد الوصية ولم يقبل لم يجز على قبولها
 ولا تنق بقرائنها ولو لم يقبل ولم رد حشيت الوصي له بعد
 موت الوصي لم يمتد الوصية كل من يجوز أقران إذا أقر
 عليه للميرس وتضمن إذا ادعى عليه مالا وقدر الوصية
 إلى القاضي ولا يمتد للمدعي فأراد أن يحلف الوصي لم يجز إذا
 كان غير ملك وإن كان الوصي وإذا كان أقران حائرا
 في حصة نفسه فحلف فيها الوصي إن يملك من مال اليتيم
 ويركب دواحه إذا كان محتاجا بغيره في ماله والله أعلم
باب أحكام الأوصياء لا يؤخذ بحذف في الدف
 الوالد وان علا والولد وولد الولد وان سفل لم يكن للمسلم
 أن يثري أباه الكافر بقتله وإذا قصده أبوه فلا يأس أن
 يقتله على سبيل الدفع. التعادل إذا قتل أباه البائس بغيره
 وكذلك للبائس إذا قتل أخاه عند أبي حنيفة ومالك
 وعند أبي يوسف لا يرث ولو قتل بالقصص ورثه بالطلاق
 ولو حضر ترثا فوقع فيها أبوه ورثه. الكافر يورث وله ولد
 مسلم فأمه يغسله ويتبعه ويرثه وإذا استأجر الرجل

الخ تعالى

38 ابنه في خدمته فالأجارة فاسدة وإن استأجره ليرعى الغنم
 هي حائز ولو أن الابن استأجر الأب لخدمته فأن
 الأجران تنقض ولو كان الابن مكاتبا أو عبدا فاستأجره
 فإن الأجران جائزة. ولو كان للاب هو العبد فاستأجره
 الابن من ماله فسخ الأجران. وإذا اشتري من أحد
 الأيوين لأبيع مراحمة عند أبي حنيفة إلا أن يبين عند
 له أن يبعده مراحمة يجوز أن يدفع خمس الغنمة إلى أبيه إذا
 كان محتاجا وكذلك خمس ما وجد من تركته إذا شهد
 أربعة بالثبوت أحدهم والده أو ولده فخريرت لابنه
 سبب للقتل وليس لقتال فصار كافي البير إذا قذف وله
 لأحد واحد إذا قذف والده إذا أسرق الرجلان من
 رجل أحدهما أبوه وابنهما فلا قطع على واحد منهما إلا
 إذا اشتري دارا لابنه لم يفسد ويوسفها فإنه
 يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم تخاصم إلى القاضي
 حتى يفت عن الصبي فإذا أخذ منه الأب بالشفعة
 لا يجوز منه ما كان له الولد ولا الولد له ولا يفتني
 أحدهما للأخر ولا يجبر المسلم على نفقة أحد من ذوي

قرابة اذا كانوا كفارا الا على نفقة وله اذا كانوا مسلمين
 او والدا ولا يحبر الكافر على نفقة احده من ذوي قرابته
 اذا كانوا مسلمين الا على الدار وولد والوكيل له ان يبيع من
 احيا له على الكو الدار او الولد عند ابى حنيفة والوكيل
 على شراشي موصوف له ان يشتري ممن احب من ذوي قرابته
 الا الولد والوالد واذا اشترى من بعض قرابته شيئا فله
 ان يبيع مراجه وان لم يسن مالا للولد والولد والمضارب
 ان يبيع ويشترى من مال المضاربة ممن احب من قرابته الا
 الولد او الوالد **باب احكام الحد** الحد شبه
 الاب من جهة ويشبه الام من جهة اما شبه الاب
 فان الشبان له لا يجوز ولا يقبل الحد بولد الولد كالاب
 واذا زوج الصغير او الصغيرة لم ينسب له الحياتر
 بلغ كالاب والحد والنية المصالح في مال ولد او اب
 والحد بحب الاخوة والاموات للام واما شبه الاخ
 فلان الحد اذا اعتق لا يحبر الوالا كالاب ولا يحبر على الحد
 صدقة الفطر ونفقة ذوي الارحام يجب على الحد شراكم
 بينه وبين غيره بخلاف الاب ولا يحكم باسالم لصي باسالم

والام

والام ترث مع الجد للثلاث من جميع المال بخلاف الاب
باب احكام الزوجين اذا دفع الزكاة الى زوجة
 لم يحبر ولو دفعت الزكاة الى زوجها لم يحبر عند ابى حنيفة
 وعندهما يجوز ولو شهد احدهما بالآخر لا يجوز واذا وهب
 احدهما للآخر لم يرجع يجوز للمرأة ان تغسل زوجها بعد موته
 ولا يجوز للزوج ان يغسلها واذا ملك احدهما صاحبة نفسه
 بالنكاح اذا وهب لزوجته ثم طلقها او اباها فمات اراد ان
 يرجع فليس له ذلك ولو وهب لاجنبية ثم تزوجها كان
 له الرجوع برأى في الهبة وقت الهبة لا وقت الرجوع
 وفي الوصية برأى وقت الموت لان نكاحها بالموت
 ولو لوصي امراته ثم اباها مات جازت الوصية ولو وصي
 لاجنبية ثم تزوجها ثم مات لم يحبر الوصية وفي الحدود
 تعتبر كالطرفين اذا سرق من امراته ثم اباها او من اجنبية
 ثم تزوجها ثم اختصما لا يقطع وفي الشهادة تعتبر وقت
 ادائها الشهادة اذا تحلل الشهادة وهي امراته ثم اباها
 ثم اذا قبلت شهادته ولو تحلل وهي اجنبية ثم تزوجها
 ثم اذا لم يقبل الرجل والمرأة اذا شهدا معا بالجمع ثم اذا

بما جئنا

ان يضيح لا يفرقان. المرأة اذا احرقت بحجة التطوع
فلزوجها ان يجلها. وليس لها ان تصوم التطوع الكفاية
اذا اطلقها طلاقا رجعا فليس له ان يسافر بها حتى تشهد
على رجعتها. اذا كان الشهود من قبل الرجل فلا يجوز ان يأخذ
منها شيئا. وان كان من قبل المرأة جاز له ان يأخذ بقدر
ما اعطاها ذلك الزكاة. وفي رواية كتاب الطلاق في
الجامع الصغير يجوز العدة والطلاق بالنساء. المرأة تدعى
القسي لانه انما لا تصدق الا ان تشهد على لولاه امرأة
ويصدقها زوجها بخلاف الرجل. اذا استأجر امرأة
لخدمته فاللهان فاسدة وكذلك لو استأجرت المرأة
زوجها للخدمة ولو كانت اللهانة لعل من الاعمال جاز اذا
اشترت امرأة وهي حامل منه عتق في بطنها فلا تعتق لامر
ولكنها صارت لمرؤله. واذا اشترى امرأة على انه الجناح
لا يفسد النكاح عند ابي حنيفة لانه لم يملكها فان وضعها
في ثلاث جاز ردها وعندهما ملكها. وانقص النكاح
وضعهما لا ردها. اذا استأجر امرأة فالنكاح بينهما قائم
لارضاع ولد منها لم يحجب الارضاع. ولو استأجرها لولد غيرها

جاز ولو ابانها واستأجرها لارضاع ولده منها جاز ولو استأجرها
والنكاح قائم كان حكمها الحكم مولانا ولو استأجرها كائنه لكان
في الاحوال كلها اذا اختلف الزوجان في متاع البيت وكل متاع يكون
للرجل فهو للرجل فيما كان للنساء فهو للمرأة وما كان شكلا فهو للزوج
في الطلاق وفي الوفاة هو المحي منها عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
يجهز المرأة جميعا مثلها. والباقي للزوج في الموت والطلاق جميعا
وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما
كان شكلا فهو بينهما نصفان. لقاضي لا يقضي المرأة اذا كان
بها بيع لا يجوز ان يبيع من امراته اذا اشترت من زوجها الا ببيع
مراجه عند ابي حنيفة ابن العداولي بالصلاة على المرأة من
زوجها الا ان يكون له منها ولد **باب الاحكام**
التي تتعلق بالاكتر صاحب الجرح اذا كان اكثر بدنه محكما قبل
الصحيح ويبسح على الباقي وان كان اكثر من حائيم وكذلك لعضا الوضوء
الحرق اليسار لا يبيح المسح على الخف والكبير يبيح والفضل اليسار
والكبير مقدار ثلاث اصابع اصغر الاصابع وقال في الزكوات
من اصابع الرجل اذا اخرج اكثر للقدم من الخف وجب غسله
والعمل اكثر بفسد الصلاة والعلل لا يفسد اذا احدث اللام في

وقد مر رجلين فان سبق احدهما الى مكان الاضام كان السابق هو
الاضام واذا تقدمت جميعا واقترى بكل واحد منهما طائفة فصلا
للتايفتين جميعا فاسد الا ان يكون احدي الطائفتين الاضام
في الاكثر جازة الاغما اذا اكثر من يوم وليلة فليس عليه قضاء القلوة
واذا وجد اطراف بيت او شي منه لم يصل عليه ولكنه يدفن فان
وجد اكثر من نصف برده غسل حينئذ وصلى عليه وان اختلط بغير
المسلمين لم يمسك الكفار لم يصل عليهم الا ان يكون مولى المسلمين اكثر
والساة اذا اخرج من ضرعها لبن مخلوط بالذرة فان اللبن فهو
لغالب حل اكله والا فلا وحكمه لحلم ما اذا برق فرائضها
اذا قرأ آية السجدة ثم قرأها ثانيا بعد ما عمل غللا كثيرا افضل
لزمه السجود ثانيا وان كان قليلا لا يلزمه ثانيا ثم يحرك على
الحيفة فان كان الماء الذي يحرك على الحيفة اكثر فالحا تجس
كان اقل فالحا طاهر والمطر اذا جرى في مزاب من سطح عليه
نجاسة في غير موضع المزاب وكان اكثر الماء طاهرا فالحا
لا يجس من اصابه وان كان موضع المزاب نجسا فان كان
الذي لا يلا في النجاسة ايضا اكثر لا يجس الوارد اخرج فان كان
الذي خرج اكثر صارت المرأة نفسها وسقطت الصلاة عنها

ومن كان اكثر السنة بمخونا فلا زكاة عليه ويورثه عن 41
الى يوسف. لا تعتكف اذا اخرج من المسجد لا يفسد
اعتكافه ما لم يخرج اكثر النهار وعذابي يوسف ومحمد
يُسَد. اذا احرم بالعمامة وطاف بها بعض الطواف
في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه فان كان
اكثر الطواف وهو اربعة اسواط قام مقام الكل واذا
ترك اقله وهو ثلثه ورجع الى اهله بعث يهدي
ولا يلزمه للعود. اذا تطيب المحرم بطيب كثر فعمله
دم وفي القليل صدقة واذا اتفق الحاج عن الميت الذي
للفقة من ثلث نفسه لم يخرج منه الاسلام عن الميت
وان كان اقل جازا حسنا. اذا ارسل كليلة على صيد
وتوارى عنه وكان في طلبه فان غاب عنه اكثر النهار
لم يجز اكله وان كان اقل يجوز رواه الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة اذا اصلى بعض المكتوبة في المسجد وحده ثم اقيم
لها فان لم يصل اكثرها قطعها اذا حصل لبن امرأة في طعام
ثم شرب منه شيء. فان كانت الغلبة للبن ثبت حكم
الارضاع والا فلا. اذا حلف لا يشرب لثا فصب اللبن في ماء

فان كان للدين غالب الحث . للذي اذا كان اكثر السنية
 غلبا بوحده من حزية الاغنيا اذا كان عند مسالخ بعضها
 ذكية وبعضها ميتة فان كانت الغلبة للزكاة جاز التحري
 والا فلا . ولو كان هناك علامة يتوصل بها حكم بالعلامة
 ولو ان ريتا اختلط به بعض الميتة فان كانت الغلبة للميتة
 لا يجوز الانتفاع به بوجه من الوجوه وان كانت الغلبة للزيت
 جاز الانتفاع به من حيث رباح الجلود والاستصباح . اذا كان
 معه اوان وقع في احدها نجاسة تغير غيرها جاز له ان يتحرك
 وفي الاثنين والمسالمة بما لها لا يتحرك اذا وجد سمكة بعضها
 في الماء وبعضها على الأرض وقد كتبت فان كان جانب راسها على
 حل وان كان على العكس نظر . فان كان اكثرها في الماء لا يجوز الاكل
 وان كان اكثرها على الارض جاز . والعروق اربعة الحلقوم
 والودجان ما لم يقطع ثلاثة منها الى ثلاثة كانت لم تحز عند
 ابن حنيفة وعند محمد لا يجوز الا ان يقطع العروق كلها او يقطع
 من كل واحد اكثره اذا سمى على الذبيحة ثم استعمل بحديث فان
 كثر وطال صار فاصلا بين التسمية والذبح وصارت الذبيحة

بغير

بغير تسمية وان كان قليلا لم يفصل . اذا وجد ثلثي 42
 القليل او اكثره في محله وجبت التسمية . وان وجد اقل
 من نصف البدن فلا تسمية فيه اذا شهد الشهود على
 دار وذكر واحد من حدود الدار لم يحز وان ذكروا اثلاث
 حدود جازت شهادتهم **باب الاحكام التي**
صاحبها بالخيار اذا صلى في المسجد وحده تطوعا
 فاحدث فخرج فتوضى فهو بالخيار ان شاء صلى باقي الصلاة
 في بيته وان شاء رجع الى المسجد اذا احدث وهو امام
 فانتقل واستخلف فهو بالخيار على ذكرنا اذا كان عنده
 ثوب نجس كله ولا يقدر على غسله فهو بالخيار عند ابن
 وابي يوسف ان شاء صلى في الثوب قايما وان شاء صلى
 قاعدا **اعلمنا** . اذا فاتت صلاة جماعة في مسجد اخرجت
 وهو يعلم انه يدركها في مسجد اخر فهو بالخيار ان شاء انتقل
 بالسننة او ان شاء دخل مع الامام لاجل تكبيرة الافتتاح .
 للمرأة اذا اصابها الجنابة ثم ادركها الحيض فهو بالخيار
 ان شاء اغتسلت وان شاء لم تغتسل بحسب التيمم
 وبين سور المحرم في البداية بابها شأنا . الامام اذا سلم

لم تقابلته

حنيفة يفتي
 رواد المسجد والدار
 الصلاة ولم يفتي
 الفقيه

في صلاة ليس بعدها نافله ولم يكن بخلافه يصلي فهو بالخيار
 ان شاء استند الى الحراب وان شاء الحرف واذا اجتمعت
 الجنان زحالا كلها او نساء فان شاءوا صنعوا صفا واجدا وان
 شاءوا صنعوا واحدا بعد واحد وقال **ابن ابي ليلى** يوضع كالدج
 اذا صلى تطوعا قايما فهو بالخيار حاله القيام ان شاء ترجع وان
 شاء فعد محتبيا حتى يكون فصلا بين قعود الصلاة وبين
 للقعود الذي هو الصلاة يعني القيام **الحرارة بالخيار** ان
 شاءوا صلوا وقودا وان شاءوا صلوا قايما **التاجر بالخيار** ان
 شاء قومتا معه بالدرهم وان شاء بالذات **الكسافر في شهر**
رمضان بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر اذا كان عليه
 قضا رمضان فهو بالخيار ان شاء تابع وان شاء فرق **هوى**
كفارة لليمين بالخيار ان شاء عتق **هوان** شاء اهدى ساة وان
 شاء بقرة وان شاء جزورا ولا يجوز الذبح الا بمكة ولو قال
 عليه بدنه فعليه لما جردا وانما بقرة اذا اراد ان يخذ
 بدنه فهو بالخيار ان شاء حرها قايما وان شاء حرها مضطجعا
 للمحرر اذا قتل صيدا فانه يحكم عليه خروجه من القائل انما
 ان شاء اشترى بقمته هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى

١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠

بقيته

بقمته هديا ويذبح بمكة وان شاء اشترى بقمته طعاما
 وان شاء صام **بكل نصف صاع يوما وهذا على قول ابن حنيفة**
وابن يوسف وعند محمد بالخيار الى الحكمين **اذا اختلف**
راسه او ليس بمحضه اخبرين **الكفارات** **للكفارة** **للكفارة**
او صوم ثلاثة ايام او طعام ست مساكين **للالهام** اذا
 سار جالسا من اهل الحرب فهو بالخيار ان شاء قتلهم وان
 شاء قسمهم بين الجندين **واذا فتح بلدة** فهو بالخيار ان شاء
 جعلهم ذمة كما جعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بارض
 لالسواد وان شاء قسمها بين الجندين كما قسم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خيبر اذا تقدم الحصان الى القاضي فهو
 بالخيار ان شاء سكت حتى يخيمان اليه **وان شاء قال** **مالكا**
ولا يخاطب احدهما دون صاحبه **اذا كان عليه دين** وكفله
 رجل فرب الدين بالخيار ان شاء اخذ الكفيل وان شاء اخذه
 للمكفول عنه **ولكن اذا اتبع احدهما اديرا او حيا**
يسوي منه **اذا عتق المولى عبده** وعليه دين فالحرمان
 بالخيار ان شاء اتبعوا المولى **ولن شاء اتبعوا العبد** **واشاع**
 احدهما لا يكون **لغيره** **الاخر** وفي الحوالة ليس للطالب ان

لمع مقابله

يتبع المحيل ما امر به ما على المحال عليه دين بين رجلين فمن
احدهما نصف الدين فشرهما بالخيار ان شاء اتبع شريكه فيها
فتبر وان شاء اتبع الذي عليه الدين فان اتبع من غير الدين
سلم لشريكه ما قبض بالمرئى والمزى على المطلوب لذلك اذا باع
الرهن وقبض للمدين ودفعه الى المدين ثم استحق الرهن
كان العدل بالخيار ان شاء رجع على الراهن وسلم للمدين ما اخذ
وان شاء رجع على المدين فان اختار اتباع احدهما فتوى
بما عليه فاراد ان يرجع على الآخر ليس له لان اتباع احدهما
لبراءته للآخر ولذلك غاصت لفاصلا اذا اتبع الغصين
منه احدهما ليس له ان يتبع الآخر لانه ابرأ من الرهن
وملك الذي منه اذا استاجر لرجل ليجعل له شيا على ظهره
او على دابته فالتسبر في نصف الطريق في حال شدة فضا حية الخيار
ان شاء منه تمته في الموضع الذي استاجر فيه ولا يجوز
شأنه تمته في الموضع الذي انكمر فيه وعليه الاخر بقدر
ذلك اذا التقت لفظة فرفضه الى الامام قال الامام بالخيار
ان شاء قبل منه وان شاء لم يقبل اذا وجد لفظة بصدقها
ثم جازها فهو بالخيار ان شاء بالاجر وان شاء من الدافع

وان شاء من المسكين واذا وجد لفظة وجاز رجل وصف 44
وعاها وكاها فاصاب ذلك فالملتقط بالخيار ان شاء
دفع اليه وان شاء لم يصدق له جوار ان يحى اخرو يقيم البينة
للمرأة اذا اذنت وهي محصنة فالامام بالخيار ان شاء حفر لها
وان شاء لم يحفر اذا قتل لرجل عمدا وليس له ولي الا السلطان
فهو بالخيار ان شاء قتله وان شاء صالح على الدية وليس له
العفو رجل اودع رجلا فصلا فادخله اطمس ودع بهيته
ثم عظم الفصيل فلم يقدر على اخراجه قال **محمل المستودع**
بالحيار ان شاء اوسع في بابه وان شاء ضيق قيمته الفصيل
يوم صار في حد لا يخرج من الباب وكواستعاب بيتا فادخل فيه
فصيلا وكبر الفصيل فليس له ان يطلع الباب ويقال لرب الفصيل
اخره وفصله ولو كان بغلا او حمارا استحسن اذا كان منزه
للباب يسيرا ان يعلقه ويعيده بعد ذلك كما كان غير الاب
والحد اذا روج للصغيرة فادركت فلها الخيار والمولى اذا
زوج استهم اعتقها فلها الخيار عبدا كان للزوج امر حرا
وباسر التوفيق **باب احكام المرحى**
المريض اذا لم يستطع العودة ينبغي ان يستأجر على قفاه

ووجهه الى القبلة ويوجه في مرضه كما يوضع في الخد ولكن
 العاية قد حرت بخلافه لان ذاك اخف عليه المكنى الذي
 يجوز له ان ينظر به وان يخاف على نفسه شدة المرض او يزداد
 عنده وجعا او حي او يكون حاله ان يصلي فاحمل المرض لا بد له
 في جلده اذا اغشى عليه لاكثر من خمس صلوات فليس عليه قضاءها
 اذا ايسر له الرجوع بحيث لا يقدر على الايمان سقطت عنه
 الصلاة **و** اذا لم يقدر على السجود على المرض او ايسره ولا
 يرفع اليه الوسادة وتستطاعه للقيام وتقرأ المومي من
 مثل حاله ولا يجوز ان يقرأ الفاعل المومي اذا كان في الصلاة
 وهو صحيح ثم مرض جاز له ان يصلي بقية صلاته قائما عند
 حنيفة والى يومه من مرض لا يستطيع الوضوء وله ملوكم
 عليها ان تؤميه واما زوجته فلا يجب عليها وهي كسائر
 يجب عليها اعانته لقوله وتعاونوا على البر والتقوى
 لا احديب اذا صغته حديثه الركوع **قال** **محمد بن الحسن**
 يومي برأسه ولو كان له عهد مريض يجب على المولى ان يؤميه
 ذلك في النوادر **و** اختلفوا في حد المرض الذي لا يجوز ان يقرأه
 فيه **قال** بعضهم هو الذي لا يقدر ان يقوم الا ان

في حقه ١٢٩٢
 في حقه ١٢٩٢
 في حقه ١٢٩٢

بغير انسان

انسان وقيل اذا كان صاحب فائس وان كان يقوم 45
 بنفسه وقيل اذا كان لا يقدر على المني الا بين اثنين
 وقيل اذا لم يقدر يصلي قايما حتى عن شدة انه يصيب
 ثامن كوز في كوز **قال** **لو ارشده** لحفظ هذا ان
 ان فيه قوة اذا اغشى عليه عند الميقات فاحرم منه
 اصحابه جاز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ولو عجز عن
 الوقوف او عجز عن الطواف وطافوا عنده جاز بخلاف
 المحصور اذا اطلق امراته لا يكون فارا لان الغالب عليه
 السلاح وكذلك اذا كان في صف لقتال فان خرج بها
 فحمل المرض المنلوح والمتعد اذا طاول ذلك اما حكمها
 حكم الصحيح يجوز هبهما من جميع المال وكذلك صاحب العلة
 اذا صاحب عاكت **و** لو وهب في اول مرضه ثم مات
 ايامه خرج من الثلث للمهاثم نصه عليه بعد اقراره الى المرض
 فحله رأسه اي نعم لم يحز وكذلك لو اعتقل لسانه بخلاف
 الفرس ولا يجوز اقراره المرض في اربعة اشياء اذا كان عليه
 للصحة ولو ارشده الا اقراره لقرنتها لمرا الا ان يقر باكثر
 من مهر مثلها وبالوديعه والعارضة وعليه دين الصحة المرض

اراد

رأى

اذ كان بجرح فكان اذ اصابني قايما سال الدم فلو صلى جالسا
 ركوع وسجود انقطع فانه يصلي جالسا ولو كان يسيل الدم اذا
 صلى ركوع وسجود ولا يسيل اذ اصابني ما لا يما فانه يصلي جالسا
 ذكره في الزعفراني والله اعلم **باب الاحكام التي**
لا تخفى الوضوء والتيمم لا يخفى ان الا في سور الحمار
 ونميد النمر والظفر والجمعة والحيف والجلد والنفاس
 في الاربعين عذاب حنيفة والنفاس والجلد عند محمد
 والعشر والخراج والعشر والزكاة والركاز والخراج
 وصدقة الفطر والزكاة والقضا والاطعام والسهادة
 واليمين والامانة واليمين والحد والمهر والنفاس
 والاجر والضمان والاجر والشركة والوصية والميراث
 والجرعة والرق **باب احكام الشيوخ**
 في المساع جازي والدين في المساع باطل والهمة في المساع
 وفيما يحتمل القسمة باطله وفيما لا يحتمل جائزة والوقف في
 المساع جازي عند اب يوسف وعند محمد لا يجوز والاحاق في
 المساع لا يجوز عند اب حنيفة وعندهما يجوز واذا اجر

لمع قبالته

والنوح

لحد الشكين

46
 لحد الشكين من صاحبه يجوز بلا خلاف وفي الرهن
 لتفقوا انه لا يجوز سواهم من شره او من غيره ولو لم
 دار من رجلين جاز فان نفض احدهما الاجارة في نصيبه
 لا يبطل الاجارة في نصيب الاخر وكذلك لو مات احدهما
 لان الشيوخ ظهر بعد صحة العقد كما لو وهب من رجل
 دار ثم رجع في نصيبها لا يبطل في الباقي واذا اصدق
 بعين رجلين محتاجين جاز وان كانا عيين لم يجد
 عذاب حنيفة **باب احكام الناس**
 كلام الناس ليسد الصلاة اذا اكل في صلاته ناسيا
 فسدت صلاته واكصام اذا اكل ناسيا لم يفسد
 استحسننا الناس في الاصرار ولا اعتكاف ولا جامع
 سوا اذا جامع ناسيا فسد احواله اذا اعطى راسه ناسيا
 فسد احواله وان تطرب ناسيا لم يفسد واذا اخرج من
 المسجد ناسيا فسد اعتكافه والترتيب لسقط بالنسيان
 اذ انشي قراة الفاتحة في الاولين لا يعيدها في الاخيرين
 واذا انشي السورة اعادها واذا انشي التوبة حتى رجع سقط
 عنه اذ انشي الماني رحمه وتيمم وصلي ثم ذكر بعد ذلك

جاءت صلته عند أبي حنيفة ومحمد وقال **أبو يوسف**
 لا يجوز ولو شئ غسل من أعضاء صورة لم يخرج وإذا شئ الطوام
 في ميتة فصام عن اللحم لم يخرج لا سيما لا يخرج من الصلاة
 وإذا حلف أن لا يفعل كذا ففعلها ما لا حث إذا ترك التسمية
 ناسيا على الذبيحة لم يحرم والله أعلم **بأما**
أحكام الجنب لا يجوز للجنب دخول المسجد والمصلى
 ولا قراءة آية من القرآن شور الجنب وعرق طاهر وإذا
 أخذ المصحف بخلافه فلا بأس ولا يجوز للجنب أن يلبس
 للقرآن وروى عن أبي يوسف أنه قال لو وضع
 المصحف من بعيد وأرتفع يده عليه جاز الجنب ما أخذ الصرة
 فيها دراهم عليها اسم الله تعالى لأن من ذلك الجنب إذا قتل
 غسل عند أبي حنيفة وعندهما لا يغسل إذا كان شهيدا
 أما مخطب يوم الجمعة جنباً ثم اغتسل وصلى بهم جاز وقد أساء
 في دخول المسجد والخطبة جنباً إذا حدث في العام بعد ما خطب
 فأم جنباً قد شهد الجمعة فأم للجنب أن يخرج إذا وقف بعد
 وهو جنب إجماع ولا شيء عليه إذا طاف البيت

لمحمد

47
 لم يحد حتى رجع كان عليه جزو واجب دخل ثم يطلب
 دلو أو الغس فيها قال **أبو حنيفة** كلاهما نجسان
باب أحكام من اثنين أحدهما أصيب ليس
 له أن يتصرف بخلافه إذا كان صاحباً لاني إذا احتضنه
 عند أبي حنيفة وشجر سوى الكفن وقضاة الميت من
 العين ورد ودعيه بعينها أو انفاد وصية بعينها أو شراؤها
 للنفقة والكسوة للنصبين والحصول وقبول الهدية
 للصغير إذا أوصى لرجلين بالثلث فرد أحدهما بعد موته
 فلا يرضف الثلث وكذلك لو قدر لرجلين مائة فرد
 أحدهما إقراره كان للأخر نصف ولو أوصى بالثلث لهذا
 أو لثلث لهذا فرد أحدهما فلا يرضف الثلث كامل إذا أوصى
 لأحدهما بحال عين ولا أخراً لدين إذا أوصى ببعض ولده وماله
 لهذا وبعضه لغيره ما وصاين في جميع المال والولد عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف وقال **محمد** كل واحد منهما وصي
 فيما أوصى إليه خاصة إذا أهلك بحجة عن أبيه فله أن يجعلها
 عن أحدهما ولو أسره رجلان كل واحد منهما أن يحجزه فاحرم
 عنهما جميعاً فإذا أراد أن يجعله عن أحدهما ولو أسره رجلان كل

نحو كلامهما في
 وقال أبو حنيفة
 وقال محمد

واحد منهما ان ينج عنه فاحرم عنهما جميعا فان اراد ان يجعل من
 احدهما المخرج ولاحد الوكيلين ان يفرد دون صاحبه على
 اربعة اشياء لطائف والعتاف اذا كانا على غير جوار الحظوة
 واذا وكلهما لرفع شئ يجب عليه واحدهما ان يدفع دون الآخر
باب الأحكام التي تتعلق بالربيع لم تحاله
 اقل مقدار في سنخ الرأس والمرأة اذا وصلت وربع سابقها كشوف
 لم يخرج عن ذنبي حنيفة ومحمد والمحرر اذا انتف شعره او لحيته
 فعليه صدقة حتى يبلغ ربع راسه او لحيته فيكون عليه دم
 واذا اخلق المحرم اقل من ربع راسه لم يخرج النجاسة على ضربين
 غلظة حكما ومخففة والتقدير في الغلظة قدر الدرهم والمخففة
 الكبر الفاحش وهو الربع فصاعدا وكذلك لعودات على ضربين
 غلظة ومخففة والتقدير في الغلظة قدر الدرهم وفي المخففة
 الربع ونصيب المرأة من ميراث زوجها اذا لم يكن ولد الربع
 ونصيب الزوج من ميراث زوجته اذا كان لها ولد والربع لا يتعلق
 بالرضاع الا حكم المحرم بدليل حرمان العصاص في الطرفين
 وجواز دفع الزكاة والصدقة ولو اشترى له لم يعلق عليه ولو
 كان له من ماله ما لا يجب انفقته على الاخير والآخرة احدهما

من الاخر

من الاخر ويتطوع كل منهما بسرقة مال الاخر فليس بينهما الا
 حرمة التزويج فحسب فصار كالرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة
 والله اعلم **باب الأحكام التي تتعلق بالبغاة**
 يجوز قتال اهل البغي ولكن لا على سبيل قتال اهل الحرب
 لانهم لا يبيع مذهبهم اذا لم يكون لهم نية يلجوا اليها
 ولا يقتل سرهم اذا علم انه لا يهرب اليهم ولا يوثق
 على حربهم يعني اذا اخرج وصار بحيث لا يقدر على القتال
 استا فسادا فاذا تابوا وانقطع ما كان منهم في سبيلهم
 ما اخذ من اموالهم وما كان من الافعال المستتلة فلا ضمان
 لاحد الفريقين على الاخر ولكنهم يورثون ما ورد عليهم فيما بينهم
 ومن ليس تعالى ولا يجوز شهادة البغاة وان غلبوا على البلد
 ونصبوا قاضيا يحكم في دماء واموالهم ثم دفع ذلك الى القاضي
 اهل العدل ان يضي ما فعل ما وافق الحق وابطل ما لم يوافق ومن
 قتل من اهل العدل صنع به ما يضيح بالشر من ذنوبهم بداهتهم
 وترك الغسل واما قتلا اهل البغي فلا يصلي عليهم ولا يكتفون ولكن
 يدفنون ويكره ان يبعث برس البغاة ليطاق في المباداة واللعن
باب مسائل منتهية على الاول

للناس بالامامة الذكور البالغ الخواص العاقل اذا استجمع فيه حفظ
 للقرآن والفقه والعفة والسن فاذا استجمع فيه هذه
 الخصال الاربع كان احق بالامامة ممن فيه ثلاث خصال
 منها واذا انفصل بعضها على بعض فان لمعول عليه على الفقه
 اذا كان يحفظ من القرآن قدر ما سأل من القراءة في الصلاة وكما
 من الصلاة بحيث يحسن المحارم ويعم الفرائض في الذي يطلب
 بالاذان على الصلوات كلها اولى بالاذان من غيره والذي ليس
 جهارة وحفظ كلمات الاذان بالاعراب ومعرفة اوقات الصلوات
 اولى ذكر الطحاوي وسلطان البلدة اولى بالصلاة على الجنان
 فان لم يكن سلطان احيى وقال في كتاب الصلاة امام
 الحي احق بالصلاة عليه فان لم يحضر امام الحي فلولي ان يتقدم
 وبالجملة حق الصلاة الى الاوليا الاقرب فالاقرب وان حصة
 للسلطان او القاضي ينبغي للولي ان يتقدم روى ابن الحيات
 الحسن بن علي رضي الله عنهما قال الحسن رضي الله عنه لسعيد
 العامر فكان امرا بالمدينة تقدم فلولي الله سنة ما قد يتك
 واذا حضر وليان ابوه وابنه روى عن ابي يوسف انه قال
 لابن اولى بالصلاة عليه ولكن يقوم في الذي لم يت حرره

يدخل قبر المرأة من كان محرما لها فان لم يكن محرما لها لم يدخلها
 رجل من اهل الصلاح من غير انفا ولا يدخل احد من النساء القبر
 قال ابو الحسن الكرخي اجمعوا ان اوليا الصغر في
 النكاح من العصبة فان لم يكن فالامام او الحاكم وقالوا
 لا اقرب فالاقرب من العصبة ولا يكون الا بعد وليا
 مع الاقرب والامير والابن سوامع من هو اقرب منه
 واذا اجمع الاب والابن في حق الميئونة قال محمد
 بن الحسن الاب اولى وعن ابي يوسف رواه في رواية
 لابن اولى وفي رواية اهما زوج جاز وان اجمعا قلت
 الاب اولى والجد والابن اذا اجمعا فاما وليان
 على قول من يقول ذلك الامر احق بالولد عند الفرقة ما لم
 تزوج او ياكل وحده ويشرب وحده ويسكن وحده ان كان
 غلاما وان كانت جارية فالي ان يختص ثم حق الحصانة بعد
 الامر احسرة الاقرب فالاقرب من العصبة فاقرب النساء
 الى الولد الامر من الجد امر الامر ثم الاخت للاب والامر
 وقال في الجمع للصغير الجد ثم الحالة فان كان الجد
 زوج غير الجد فلا حق لها في الولد قال شرح المصنف

الحار
لحق من الشفيع والشفيع الحق من الحار والحار الحق من غيره
قال ابو يوسف تفسيره ان الشريك الذي له ان يقاسم
هو الخليط وهو الحق من الشفيع والشفيع الشريك في الطريق
والمنازل والحار هو الذي لا شركة له في منزل ولا طريق واذا
مضى الشايخ مع الشايخ يتقدم الشايخ الا ان يكون الشايخ عالما
ولا يفتح الكلام قبله ولا يأكل الطعام قبله ويبدأ بغسل الأيدي
من الطعام بالاضاغرية لا يتداوى ولا ينقأ بالأكابر ويجلان
اشرا في الحرب أحدهما عالم والاخر غاري فاراد تاجر شراها
فلم ينف ماله بهما وبقي بأحدهما قال يشتري الغاري ويترك
العالم له اذا اشترى العالم وترك الغاري فربما يدخل الغاري
في دينهم والعباد بالله تعالى **باب الأحكام**
التي تتعلق بالسلطان الجمعة وصلاة العيد واقامة المروء
للإمام له حق الخروج واذا حضرت جنازة فالإمام اولى
بالتقدم ولا يجوز الجمعة بعرفة والمروءة الامع الامام
عند حنيفة واذا توجهت اليمن على انسان في حق
الحقوق فاراد ان يحلفه عند غير الحاكم كمن يجر ولا يرجع في
المسبة الا عند الحاكم والمشتري اذا وجد بالمبيع عبدا لم يكنه

قد روي
الا ان يفرق
الاولى ان يفرق
فيكونا
فانما
فانما

انزله

50
ان يردده الا عند الحاكم والامة اذا روت ثم اعتقت
كان لها ان ترد للنكاح ولا يجوز الا عند الحاكم واذا سلم
احد الزوجين ابا الاخران سلم فالفرقة لا تكون الا عند الحاكم
وكذلك فرقة العنين لا تكون الا عند الحاكم واذا سلم احد
الزوجين ابا الاخران سلم والمودع اذا انفق على امر المودع
من اذ كان حرا اذن الحاكم ومن وجد دابة فانفق عليها بنور
اذن الحاكم لم يرجع على صاحبهما واذا استحق شي من الشريك
فردة على المستحق بغير قصاص القاي لا يرجع على البايع
باب مسائل منبذة في الفقه
اذا ربط الرجل اثنين في هرط واحد فولدت احدا لثانين
بغلا والاخرى محشا وصاحب كل واحد منهما يدعي ان
البغل له وان الثانية هي التي ولدته فانه يعقن بالبغل
بينهما نصفان لا سواهما في الدعوى والمحش ليس له مال
لانه مال صانع كاللقطة وكذا في الاصحبة اذا تنازعا
فهما جرحا ولا يجري عن الاصحبة انهما اذا كانت شاة ولو
ان رجلا وضع ولد له لم يضيع في المسجد ثم يدمر فرجع لبايعه

5 | وصوم التطوع لا يكره في جميع الأيام إلا في خمسة
أيام والله أعلم

تم الحما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى لِسَعْدِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَجِزَاهُ

وَكَانَ الْفَوْحُ لَيْسَ كَأَبَدٍ كَوْمَرٍ الْحَنِسِ

المبارك بعد اذان العصا

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

٦٠

عَلَيْهِ السَّلَامُ

لبي البقال للتيان

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

Söleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	Genel
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	525

فأذا فيه ولدان ولم يعرف ولد من غيره فرفعها جميعاً ثم
مات قبل أن يظهر ذلك لمصرها لدمرائها لو احدهما
بل يوضع في بيت المال وينفق عليهما إلا إمام ولا يرت واحد
منهما من صاحبه ولو أن امرأة لها ولد وارضعت ولداً آخر
معه فماتت المرأة ولم تعلم ولدها ولد من غيرها لم يرت واحد
منهما ولو أن حرة وأمه ولدت كل واحدة من ولدها فماتت
لا يرثان ويسعى الولدان جميعاً في نصف ثمنه لمولى الحرة
وطالما جميعاً لبيت المال وإن كان أحد الولدين ذكراً والآخر
أنثى وكل واحد منهما يدعى لذكر فانه يورث ليرث المرأة جميعاً
فإنهما كانا أنثى لبيتها كانت أم الذكر لأن لبيت الذكر أنثى
ولو أن رجلاً ودعاه عند رجل ودعيته أحدهما جارية ولله حصة
غلاماً ثم جاء ودعى كل واحد منهما لقلام نفسه وقال الموضع
لا أدري أيكما هو فانه يدفع العلم لهما فيكون ثمنه بينهما
بالعقد بغير الأوقات جوازاً ويخصها إذا عني بها جوازاً
مستند إلى سنة ويكره إذا وهب في خمسة أيام يوم عرقها إلى
وقت اللول وصلاح التطوع بغير الأوقات جوازاً ويخصها
إذا عني في جيب الأوقات ويكره إذا وهب في خمسة أوقات

وعلوم النطق